



PROVISIONAL  
A/37/PV.102  
23 December 1982  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك  
يوم الاثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)  
نائب الرئيس : السيد التركيبي (الجمهورية العربية الليبية)  
(نائب الرئيس)

مسألة ناميبيا : [ ٣٢ ] (تابع)

- ( أ ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا  
( ب ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
( ج ) تقرير الأمين العام  
( د ) تقرير اللجنة الرابعة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

82-63607/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣

البند ٣٢ (تابع)

سألة ناميبيا :

- ( أ ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/37/24)
- ( ب ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ( Part IV ) ؛ A/37/23 و A/AC.109/699 و A/AC.109/702 و A/AC.109/704
- ( ج ) تقرير الأمين العام (A/37/203/Rev.1 و A/37/203/Add.1-4)
- ( د ) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/619)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين بشأن هذا الموضوع ستتقل في الساعة الخامسة من عصر هذا اليوم . أعطي الكلمة للسيد بيتر ميشيهانغ ، أمين العلاقات الخارجية والمراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

السيد ميشيهانغ (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى ٣٦ عاما على هذه الجمعية وهي تتناول مسألة ناميبيا ، سواء في دوراتها العادية والاستثنائية الطارئة . وطيلة هذه الأعوام ظل نظام الفصل العنصرى في بريتوريا على تحديه وظل يعمل على اعاقة استقلال ناميبيا بكل ما أوتي من وسائل . وفي هذا الصدد ، فإن السجل يتحدث عن نفسه وهناك توافق آراء عالمي واضح وكبير على تحميل بريتوريا المسؤولية المباشرة عن استمرار معاناة شعب ناميبيا وانكار حقوقه الثابتة والعادلة في تقرير المصير والتحرر السياسي .

لقد قام نظام جنوب افريقيا الذى يحتل ناميبيا بصورة غير شرعية الى تحويلها الى قلعة مسلحة ، تحكم سيطرتها عليها وترهبها قوات الجيش والشرطة الاستعمارية التى تقدر اعدادها برقم رهيب وصل الى حوالي ١٠٠٠٠٠ . ان هذا الجيش العنصرى الازهابي وهذه الشرطة الفاشية هما اللذان يمارسان بوحشية الطغيان والقمع ضد ناميبيا ويصدر من ناميبيا المحتلة العدوان وزعرعة الاستقرار واعمال التخريب ضد شعوب وحكومات الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي .

ان الحالة المتفجرة الآن في المنطقة قد نجمت عن اتباع السياسات العدوانية لاتباع هتلر في بريتوريا . وتوثر الأعمال التوسعية الناتجة عن هذه السياسات بصورة سلبية على اجزاء مختلفـة من افريقيا تتجاوز افريقيا الجنوبية وتصل الى سيشيل وغيرها من البلدان الافريقية التي تقع جنوب خط الاستواء .

وفي هذا الوقت بالذات يبحث مجلس الأمن شكوى خطيرة قدمتها اليه مملكة ليسوتو ، وهي آخر ضحايا العدوان السافر للنظام العنصرى . ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تشترك مع المجتمع الدولي في ادانة هذا العمل البربرى الذى ليس له ما يبرره والذى اودى بحياة ٢٤ مواطنا من ليسوتو ومن اللاجئين الوافدين من جنوب افريقيا ، بما فيهم النساء والأطفال الابرياء ، وتسبب في جرح الكثيرين فيهم ، فضلا عن التدمير الذى لحق بالمتلكات القيمة . ونحن من جانبنا نقدم مشاعر العطف والمواساة لجميع الأسر الثكلى . وعلى الرغم من هذه الأعمال التي تنم عن الطيش وقصر النظر للنظام العنصرى ، فاننا نظل على اقتناع بأن المقاتلين البواسل في الثورة الافريقية سوف يواصلون كفاحهم العادل حتى يتحقق التحرير الكلي للقارة واستئصال شأفة نظام الفصل العنصرى الشريـر بكل مظاهره .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا المنبوذ دوليا والذى يشكل خطرا على التفاعـل الانساني ، يعتبر العدو الأول للقارة الافريقية . وطوال سنوات عديدة يشن هذا النظام حربا غير معلنة ضد الجماهير الافريقية محاولا محاولة عقيمة تبديد المطلب الجماعي للشعب بالحرية والعدالة والتسامح العنصرى . لقد شجب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا الأعمال العدوانية المستمرة والسيطرة العسكرية والقمع الوحشي والمفامرة النووية والارهاب والعنف والتمييز العنصرى التي قامت عليها دولة الفصل العنصرى لأن كل ذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة ، التي يتحمل مسؤوليتها بالكامل نظام الفصل العنصرى فان ما يؤسف له بشدة ان الدول الكبرى في منظمة حلف شمال الاطلسي ، التي كانت دوما الحليف التقليدى لهذا النظام ، تواصل تكثيف تعاونها معه في المجالات النووية والعسكرية والاقتصادية والعالية والتكنولوجية والثقافية والسياسية مهلة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وكان آخر مثال على ذلك موافقة صندوق النقد الدولي على اقراض مبلغ قدره بليون دولار لنظام بريتوريا ، ومن الجدير بالذكر ان نفس المبلغ انفق في ناميبيا للحفاظ على نظامه غير الشرعي .

وفي هذا الصدد ، لابد ان نلاحظ ان هؤلاء الاصدقاء للنظام العنصرى غير المشروع لم يتورعوا عن اساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن لحماية ذلك النظام ولمنع مجلس الأمن من القيام بمسؤوليته الكاملة ، بما في ذلك فرض العقوبات على جنوب افريقيا كوسيلة اضافية لممارسة الضغط على ذلك النظام لحمله على اجراء تغيير داخلي ولانهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا . ولا يمكن تفسير هذه السلسلة من استخدامات حق النقض الا انها انكار عملي لمبادئ تقرير المصير والحرية لشعوب افريقيا الجنوبية .

واننا نعلم ان النظرية الرأسمالية تقوم في الدرجة الاولى على الاهتمام البالغ بالربح وهذا يعني ان المصالح الاساسية للدول الرئيسية في منظمة حلف شمال الاطلسي وشركاتها عبر الوطنية في جنوب افريقيا تتمثل في الحقوق في حقول المعادن والنهب المستمر للموارد الطبيعية في المنطقة ، ويتم ذلك بتجاهل كامل لحقوق الانسان ورفاه الملايين من الافارقة الذين يعيشون هناك . ولا يزال هذا يشكل المعلم الرئيسي للاستعمار والفصل العنصرى والتوسع الامبريالي . وهكذا فان مصالح الافارقة قد خصصت لها ادنى درجة من الاولوية ، في حين ان حرية الوصول الى المواد الخام والاعتبارات الاستراتيجية العالمية تحتل الاولوية العليا ، مما يجعل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا امتدادا للغرب .

في هذا الصدد ، أود أن أشير فقط الى الاجتماعات الدولية الأخيرة التي كشفت فيها بشكل أكبر تلك الصلات الدائمة بين بريتوريا وحلفائها الغربيين .

أولا ، أكد مؤتمر باريس - الذي اعتمد فيه اعلان فرض العقوبات على جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٨١ - مدى استمرار التعاون من جانب الدول الرئيسية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاتها عبر الوطنية مع العنصريين في المجالات النووية والعسكرية والاقتصادية والمصرفية ، والتوسع الرهيب في جوانب أخرى مثل التكنولوجيا ذات المستوى العالي ومنظومات الأسلحة المتقدمة . وهذا الوضع يشجع - بطبيعة الأمور - النظام العنصرى على صلفه وتحديده للمجتمع الدولي ويشكل عائقا كبيرا في طريق تصفية الاستعمار في ناميبيا ، واستئصال النظام غير الانساني الاجرامي للفصل العنصرى ، ومنح الحرية لناميبيا .

ثانيا ، نظم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا حلقة دراسية في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٢ في فيينا بشأن الحالة العسكرية في ناميبيا وفيما يتصل بها . لقد كانت هذه حلقة دراسية هامة جاءت في وقتها ، وقامت ببحث الحشد العسكرى المكثف في ناميبيا وحولها ، والتهديد الخطير الذى تفرضه هذه الحالة على السلم والأمن الدوليين والذى هو محل قلق كبير للأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا . وقد درست الحلقة الدراسية ، على أساس اوراق البحوث التي قدمها الخبراء ، ما يتعلق بالعدوان الذى يشنه نظام الفصل العنصرى على المنطقة ، ودور التعاون النووى والعسكرى للدول النووية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي مع جنوب افريقيا ، وصناعة الأسلحة النووية المتزايدة في بريتوريا ، وتجنيد المرتزقة واستخدامهم في ناميبيا ، وتجنيد الناميبيين الاجبارى في جيش الاحتلال ، وعمليات تخريب الحظر الذى فرضه مجلس الأمن على توريد السلاح ، وأعمال العدوان والارهاب الرسمى ضد المنظمة الشعبوية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " ، والأعمال التي لا مثيل لها في الحرب الاستعمارية ضد ناميبيا وشعوب دول خط المواجهة ، وبصفة خاصة ضد أنغولا ، وازفء الطابع العسكرى المتزايد على جميع جوانب القطاعات الاجتماعية والسياسية في ناميبيا .

لقد هيأت النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الحلقة الدراسية أساسا صلبا لعمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وكذلك لعمل الحكومات الصديقة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية في الحملة العالمية لعزل نظام الفصل العنصرى وتعبئة الرأى العام العالى من أجل فرض الجزاءات على ذلك النظام . ان هذه النتائج تشكّل جزءا من التقرير السنوى المقدم من المجلس الى الجمعية العامة .

ثالثا ، وأخيرا ، أشير الى الحلقة الدراسية التي انتهت مؤخرا والتي نظمتها اللجنة الأمريكية المعنية بأفريقيا ، بدعم فعال من جانب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وبمساعده ، عن دور الشركات عبر الوطنية في ناميبيا .

هذه اللقاءات الثلاثة الخاصة التي أشرت اليها ليست هي الوحيدة ذات الأهمية لناميبيا ، الا أن الجوانب الأوسع التي عالجتها من مسألة ناميبيا تمس بصفة مباشرة ذلك التواطؤ المقيت من جانب الدول الرئيسية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي مع نظام البوير ، ما يعوق بالتالى من استقلال ناميبيا . ونحن نرى ان ما انتهت اليه هذه الاجتماعات سيكون مفيدا للغاية في صدد المؤتمر الدولي المقبل بشأن ناميبيا الذى سيعقد في باريس في العام القادم ، حيث يتوقع ان يعمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومفوضه على اعتماد تدابير فعالة وتوصية الأمم المتحدة بتنفيذها .

ان التحالف الشائن قائم ونمط التقاء مصالح الغرب مع نظام الفصل العنصرى واضح . وان أضع ذلك في الاعتبار ، أود أن أعقب على الوضع الذى كان سائدا عندما اجتمعنا آخر مرة في ظروف مماثلة . وعندئذ سيتضح من وجهة نظرنا السبب في انه ، رغم الكثير من الدعاية وعلى حد قول وزير افريقي رغم " بعض التحريك المسموع للأقدام من جانب فريق الاتصال " لم يحرز تقدّم مجسد بشأن ناميبيا . ومع كل يوم يمرّ يصبح من الواضح أكثر فأكثر ان استقلال ناميبيا بعيد المنال . اننا انما نعمل على التحلي بالواقعية ، دون أن نبعد عن المنظور الصحيح والذى نحن على يقين منه وهو ان ناميبيا سوف تصبح حرة اما بواسطة طلاقات الرصاص أو أوراق الاقتراع .

في هذا الوقت من العام الماضى خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة كانت الآمال والتطلعات عظيمة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، وكان الرأى العام يرى ان عام ١٩٨٢

سوف يكون العام الذي يتنفس فيه شعبنا نسيم الحرية . الا أن من الجلي الآن ان استقلال ناميبيا لن يتحقق خلال ما تبقى من العام أو في المستقبل القريب اللهم الا اذا كنا نؤمن بالمعجزات. وهكذا فان النتيجة بالنسبة لشعب ناميبيا المقهور نتيجة مؤلمة ومعروفة تماما . وسوف يكون عام ١٩٨٢ في سجل نضالنا الوطني عاما آخر من المعاناة والتضحيات ، وسوف نتذكر جميعا الوعود الجوفاء التي أبدت وخيانة الثقة مرات عديدة . اننا نعرف ، كما عرفنا دائما ، انه عند نهاية اليوم ، عندما يتوقف التشاحن الدبلوماسي وتبادل الاتهامات ، يكون علينا أن نتحمل المسؤولية الكاملة نحو أنفسنا والوفاء بواجبنا الوطني في تحرير ناميبيا . فنحن ضحايا الاستبداد الفاشي والسيطرة والاستغلال الأجنبيين ، ولذلك ، فاننا ندرك ان كفاحنا يتطلب المزيد من التضحيات . وفي هذا ، ليس لدينا خيار سوى استمرار الكفاح .

تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية لا مفر منها اذا ناميبيا الى أن تحصل على الاستقلال . وهناك التزام معلن من جانب المجتمع الدولي بمبدأ عزيز هو أن قضية ناميبيا هي قضية الانسانية كلها ، لأنها قضية الحرية والعدالة والسلام وسيادة القانون . ولا تزال تلك القيم تتصف بطابع العالمية كما أنها تمثل أساس ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . بهذه الروح يشارك المناضلون من أجل الحرية في ناميبيا مع الأمم المتحدة ويتعاونون على نحو وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية القائمة بالادارة لبلدنا حتى يتحقق استقلاله الكامل . وكما قيل من قبل ، لا يمكن للانسانية ان يكون نصفها حرا ونصفها مقهورا . وكما ذكر أحد الممثلين ببلاغة في هذه القاعة :

" نحن نعتقد انه بالرغم من أن كلا منا قد حقق الاستقلال ، فانه لن يكون بيننا من يتمتع بالحرية حقا بينما تظل ناميبيا مستعمرة . ونحن نعلن في هذا الصدر ان كل انسان لابد وأن يكون ناميبيا أيضا وله مصلحة في ناميبيا ، وان أي انكار لهذه المصلحة انما هو انكار للارث المشترك والمصير المشترك للانسانية " .

وطبيعة الحال هناك استثناءات من هذه القاعدة العامة . فهناك هؤلاء الذين قد انكروا عبر التاريخ الحرية على الآخرين وشجبوا المطالب من اجل العدل والمساواة . انهم الذين يقومون بالقهر والاستغلال ، انهم العنصريون ان استبدادهم هو الذي يجعل الثوريين والديمقراطيين وصانعي السلام يناضلون ضدهم . وهذا هو الموقف السائد اليوم في ناميبيا ، وان الكفاح كما كان عليه دائما .

ولكن هناك ادراك يبعث على الامل في كل مكان . ان كفاح شعب ناميبيا انما تدعمه الغالبية الساحقة للدول الاعضاء بالام المتحدة وكل القطاعات الانسانية التقدمية في ارجاء العالم قاطبة . ومن ناحية اخرى ، فان المجرمين العنصريين والاستبداديين منبذون دوليا ، لدرجة ان المنافقين الذين يتعاونون معهم يقومون بذلك بشكل سرى وتحت ستر من الدخان . ويسعدني سيادة الرئيس ايتا سعادة ، ان اتقدم بالنيابة عن الناميبيين المناضلين وباسم سوابو ، ممثلهم الحقيقي الوحيد ، لكم بأحر تهانينا الاخوية واطيب تمنينا وذلك لانتخابكم الاجمعي لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن مقتنعون بأن التزامكم الشخصي بقضية ناميبيا ودعمكم الذي لا يحيد لسوابو انما يؤهلناكم بوسائل عديدة ان تكون ابنا لنا ميبيا ، وانكم سوف تستمرون في الاهتمام الراسخ بالكفاح من اجل ناميبيا حرة . ان هنغاريا ، بلدكم ، من البلدان التي تدعم بشكل راسخ كفاح ناميبيا ولذلك فاننا نشعر بالتأكيد المجدد بأن جهودكم في هذا الصدد سوف تكفل بالنجاح وانه خلال فترة رئاستكم سوف تتخذ قرارات حازمة لصالح شعب ناميبيا .

وفي نفس المجال اسمحوا لي ان اسجل بتقدير وارتياح تلك الجهود الكبيرة التي يتابعها الامين العام خافيير بيريز دي كويبار لكي يحقق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بنا ميبيا ، خصوصا قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ان التزامه الشخصي بضمن تصفية الاستعمار المبكرة في ناميبيا وشجاعته في الدفاع بالكمة والعمل عن مبادئ ميثاق الامم المتحدة التي تضمن حق تقرير المصير للبلدان والشعوب المستعمرة ، يعدان مصدر الهام عظيم لشعبنا .

واود الآن ان اعترف بارتياح وتقدير بالعمل القيم الذي قام به مجلس الامم المتحدة لنا ميبيا ومفوض الامم المتحدة لنا ميبيا وذلك اضطلاعا بالمسؤولية المعهودة لكيهبط من اجل التعجيل باستقلال ناميبيا بكل الوسائل الممكنة وبالتعاون والتشاور مع سوابو .



ان تقرير المجلس السنوي الذي قدمه السفير بول لوساكا لتوه الى الجمعية مع تلك التوصيات والمرافق انما يهين افكارا عظيمة . وهو تقرير يغطي قطاعا عريضا من أنشطة المجلس وتقديره للتطورات في ناميبيا والتطورات المتعلقة بها . ان سوابو قد شاطرت كنية في عمل المجلس ، كما يبين التقرير ويستتبع هذا اننا نصادق على ذلك البيان ، الحافز للفكر والطهم الذي قدمه رئيس المجلس ، وخصوصا تلك التوصيات الخاصة باتخاذ الجمعية للقرارات . واود ان اشيد بالسفير لوساكا لقيادته الرشيدة الفعالة للمجلس ، واؤكد له ولاعضاء المجلس كل معاني تقديرتنا وامتناننا واشكره ايضا على كلماته السخية عن كاهنا بقيادة سوابو .

واود ان انتهز هذه الفرصة لكي اشكر مقرر لجنة ال ٢٤ الخاصة لتقريره الرابع حول انشطتها وذلك في مجال تصفية الاستعمار ، خصوصا بشأن ناميبيا . واننا متنون للجنة الخاصة ليس فقط لعطها التاريخي الذي قدم العون لحركات التحرير بالبلدان المختلفة في آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا . ومن نافلة القول ان اللجنة سوف تستمر في عطها بلا هوادة حتى يتم تحرير كل الرجال والنساء في كل مكان من اصفاد العبودية والاستغلال . وانني احيط عط بمشاعر مختلطة ، بحقيقة ان سعادة السفير فرانك عبد الله من ترينيداد وتوباغو ، نائب الرئيس ، والرئيس الاخير لهذه اللجنة الخاصة طيلة سنوات عديدة ، سوف ينتقل لخدمة بلاده في مكان آخر . وهو اخ وصديق ، ورفيق كحاح كان دائما وثيق الصلة بنا في عطه ، وكان في التراء بحرية ناميبيا حطة عنيفة تامة وشخصية . وسوف نفتقده هنا ، ولكن تعزينا حقيقة انه اينما كان سوف يظل دعه لبلاده ودعه لسوابو كما هما تماما . اسحوا لي ان اسجل شكرنا وتقديرنا لموظف دولي دائب العمل سترك هذه المنظمة بعد فترة خدمة طويلة وهو السيد ايسونو جيرماكوي ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية ، والوصاية وانها الاستعمار . فقد قدم لنا العون بطرق مختلفة ، وخصوصا خلال تلك الاوقات الصعبة في البلدان . ولقد قدم اسهاما هاما سوف يظل باقيا .

واود ان اعرب عن اطيب تمنياتي بمناسبة العطلات لكل من السفير عبد الله والسيد جيرماكوي واتمنى لهما التوفيق في جهودهما .

وخلال الاعوام الخمسة الاخيرة ، ورغم كل صدق النوايا والجهود من جانب بلدان خسط المواجهة ، وسوابو ، والامم المتحدة ، فان النظام العنصري فير المشروع قد اطاق تنفيذ قرار مجلس

الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى يدعو ضمن جطة امور الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة . وقد وجد العنصريون في الآونة الاخيرة حكومة صديقة للغاية في واشنطن وياقحام مسائل خارجية في محادثات ناميبيا والسعي لاحباط عطية تصفية الاستعمار في ناميبيا ، فان حكومة الولايات المتحدة تتحمل الآن مسؤولية مباشرة عن التأخير الحالي . وبالنسبة لنا فهذا يعني ان حكومة الولايات المتحدة ، باتفاق وثيق مع ذلك النظام فير الشرعي ، تمنع اجراء انتخابات حرة في ناميبيا . وهي تتخذ من شعب ناميبيا رهينة وتطيل معاناته .

لقد كانت واشنطن هي التي حولت مسألة الربط الى موضوع للمناقشة العامة خلال رحلات نائب الرئيس الامريكى جورج بوش المتكررة لافريقيا .

ومن المهم ان نسجل انه في هذا الطريق المسدود الذى تردت فيه الامور الآن لم تكن بريتوريا هي التي اخترعت مسألة الربط بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في انغولا وانما واشنطن . ان جنوب افريقيا قد وجدت في ذلك الاصرار الامريكى على هذه المسألة ذريعة اخرى ملائمة يمكن ان تخفي وراءها محاولاتها لاعاقبة اجراء انتخابات حرة وطادلة وديمقراطية في ناميبيا . والواقع ان هذا يمثل تطورا محزنا في السياسات الدولية ان تختار دولة كبرى من القوى الرئيسية في العالم ، تدعي لنفسها انها قلعة الديمقراطية ، استخدام معاناة وعذاب امتنا الصغيرة الشقية كورقة من اوراق التفاوض سعيا لاهدافها العالمية .

لقد وصلت عملية استقلال ناميبيا الى طريق مسدود تماما ، وذلك بسبب المقرر الذي اتخذته حكومة ريغان لعرقلة استقلال ناميبيا ، واستخدام عذاب شعبنا ومعاناته كورقة للمساومة ، وفي نفس الوقت ، تكثف بريتوريا يوميا القتل الرهيب المتعمد لشعبنا ، وتعذيبه ، وحرق قسراه وتد مير ممتلكاته ، في محاولة لارغامه على أن يقبل ترتيباتها الوهمية في ناميبيا . وفي هذا السياق ، أود أن ألفت انتباه هذه الجمعية الى اعلان طرابلس الذي اعتمده في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، رؤساء دول وحكومات ووفود ٣١ بلدا افريقيا . وسوف أقتبس الفقرتين التاليتين ذاتي الصلة من تلك الوثيقة :

" تد بين الولايات المتحدة الامريكية ونظام جنوب افريقيا العنصرى ، لمحاولاتهما ايجاد أى رابطة أو توازى بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، على أساس أن هذا يتنافى مع الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، ويناقض قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) نصا وروحا .

" وترفض رفضا قاطعا جميع المحاولات الرامية لاجاد أية صلة أو توازى بين استقلال ناميبيا وأية مسائل خارجية ، وبصفة خاصة ، انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وتؤكد بلا لبس أو غموض ان استمرار مثل هذه المحاولات لن يكون من شأنه سوى اعاقا عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا ، كما أن هذا لا يشكل فقط تلاعبا يتصف بالهيمنة للموقف في ناميبيا وحولها ، بغية اطالة الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وقهر الناميبيين ، بل انه أيضا يحد تد خلا في الشؤون الداخلية لأنغولا " .

وتؤيد سوابو هذا الموقف الشجاع الصامد الذي اتخذته تلك البلدان وتحت الجمعية العامة على أن تعتمد موقفا مماثلا . وعلاوة على ذلك ، فاننا نؤيد دعوة كل من الدول الافريقية وحركة عدم الانحياز لاجتماع سريع لمجلس الأمن لكي يظطلع مجددا بمسؤولياته بمقتضى جميع الأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة ، وليحدد جدوله الزمني لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا دون مزيدا من التأخير .

وفي الوقت ذاته ، نطلب من جميع أصدقائنا ومناصرينا ، بل وفي الواقع ، الأمم المتحدة ، أن تد بين جميع المخططات السياسية والدستورية الخادعة التي يمكن عن طريقها للنظام غير المشروع لجنوب افريقيا العنصرية ، أن يحاول ترسيخ سيطرته الاستعمارية في ناميبيا ، وبصفة خاصة ،

نحث جميع الدول على أن تؤمن عدم الاعتراف بأية إدارة أو كيان ينصبه في ناميبيا نظام جنوب افريقيا غير المشروع ، بما يناقض قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، ولا سيما ، قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) .

الى متى يتعين على الشعب الناميبى أن يتحمل المعاناة التي لا توصف ؟ وماذا أيضا يمكن أن يحدث ؟ وأى ثمن سيدفعه مناظلو ناميبيا حتى يمكن للأمم المتحدة أن تلتقى بكل ثقلها القانوني والأدبي والسياسي لتحمل النظام العنصرى غير المشروع في ناميبيا على أن يترك بلادنا ، وهو الأمر الذى تتحمل الأمم المتحدة فيه مسؤولية فريدة ؟ فمتى تنتهي هذه التمثيلية ؟ ومتى يتخذ اجراء فعال ؟ أفلم يبلغ السهل الزبى بعد ؟ .

ان الاتجاه واضح بالنسبة لنا ، والتصميم بلا حدود . وسوف نواصل المسيرة الى الأمام ؟ كما فعل أسلافنا من قبلنا ، وكما فعلنا على مر ال ٢٢ عاما الماضية ، لوجود سوابو المجيد بوصفها حركة تحرير وطنية . وسندفع ثمن الحرية ونبذل المزيد من التضحيات راضيين ، مدركين ان كفاحنا عادل وأن النصر أكيد وحتمي . وسوف نواصل تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، خصوصا الجبهة العسكرية حيث واصلنا شن كفاح مسلح على مر ال ١٦ عاما الماضية ، محققين نجاحات عظيمة ضد مصاعب جملة .

ورغم جميع المصاعب التي تواجهنا والقوى التي تناوئنا ، لا نزال واثقين من النصر النهائي لكفاحنا العادل البطولي . لقد قام مناظلو الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا خلال ال ١٢ شهرا الماضية ، وذلك تنفيذا لتوجيهات اللجنة المركزية لسوابو ، بتصفية ٣٥٠ جندي من الجنود العنصريين في ناميبيا وقد أصابوا ٩ نفاثات مقاتلة للعدو و ١٣ طائرة عمودية ، وقد اتلفوا ٦ عربات مدرعة ، واستولوا على مواد حربية أخرى ، بما فيها جهاز اشعاعي ، وكميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة ، والذخيرة الحربية .

واليوم يستخدم مناظلو الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا الأسلحة ووسائل الاتصال التي استولوا عليها من العدو ، وهكذا يبرهنون على التطور الايجابي في النضال ، حيث أصبح العدو بصورة متزايدة مصدرا لتموين سوابو بالمواد الحربية .

لهذا ، نشيد بقوة بمناظلي الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا - من الرجال والنساء الذين أظهروا شجاعة ثورية وجرأة مراهضة للامبرياليين ، للوصول بنا ميبيا الى عتبة التحرر . واحتراما

لذكراهم ، نتعهد بأن نستمر في طريق المقاومة المسلحة الذي رسموه ، وسيظل شعارنا في هذا الصدد ، هو اما استقلال أرض الآباء أو الموت .

وختاما ، في هذه المرحلة الحرجة للغاية ، عندما يلجأ الأعداء المشتركون في الداخل والخارج ، لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا ، الى أقسى الأعمال الفاشية الوحشية ، تود سوابو أن تشيد اشادة خاصة برفقاء السلاح للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وجناحه العسكري أمخنترو وى سيزوى لانتصاراتهم الباهرة في الميدان ، وللتعبئة السياسية الفعالة للجماهير في جنوب افريقيا ، بالاضافة الى تعبئة الرأى العام العالمي . ولقد رأينا في الآونة الأخيرة ، بالأدلة التي أوضحتها وثائق رسمية تسربت ، مدى التواطؤ بين المخابرات العسكرية لجنوب افريقيا ، ووكالة المخابرات المركزية الامريكية ، التي جعلت من المؤتمر الوطني الافريقي ، في الآونة الأخيرة ، هدفا لأنشطتها السرية ونحن نعلم أن ذلك المؤتمر سوف يقوم بتدبير ما ضد مكائد الأعداء وحمالات الرعب .

ونحیی في ركن آخر من افريقيا أيضا ، جبهة البوليساريو وحكومة الجمهورية الديمقراطية الصحراوية في كفاهما البطولي لتقرير المصير والاستقلال غير المقيد ، وضد التوسيع الاستعماري .

وبالمثل ، نعرب عن تضامننا العسكى مع شعب تيمور الشرقية ، بقيادة فريتيلين ، الذى حظى أخيرا كفاحه الباسل من أجل تقرير المصير بالاعتراف والتأييد ، ونعرب عن تضامننا بصفة خاصة مع مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الشجعان الذين لا يقهرون ، الذى يتوازى كفاهم المتعدد الأبعاد مع كفاحات شعوب الجنوب الافريقي ، لأن كليهما ضحايا لتحالف الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا واسرائيل .

في النهاية ، ومع التأييد المستمر والمتزايد للمجتمع الدولي بأسره ستكلل نضالاتنا المشتركة بالنجاح ، فالنضال مستمر والنصر أكيد .

السيد رحيم (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد سبق  
لوزير خارجية الهند شري ب . ف ناراسيما راو أن أعرب لكم عن تهاني وفد بلادي على انتخابكم  
بالاجماع للمنصب الرفيع ، رئيسا للجمعية العامة وآمل أن تسمحوا لي عشية اختتام هذه الدورة ،  
أن أعرب لكم عن كلمة تقدير مخصصة للطريقة الممتازة والهادفة التي أدت بها أعمال هذه الدورة  
للجمعية العامة .

نحن في الهند يخالجننا شعور عميق بالألم والحسرة وبالأحباط. أيضا لأن شعب ناميبيا مازال  
يعاني من أغلال العبودية ومن القمع . وأعتقد أن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تشاء لنا  
هذه المشاعر . ولسنوات كثيرة خلت ما فتئنا ننهض بقضية ناميبيا متخذين المقررات بأغلبية ساحقة في  
هذه الجمعية ، مناشدين مجلس الأمن أن يبدى مزيدا من الحسم في الاضطلاع بمسؤولياته ، ومنتظرين  
بصبر نتيجة الجهود التي ترمي الى تحقيق هدفنا المرجو ولمدة ١٦ سنة من هذه السنوات وناميبيا  
تدخل في اطار المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومع هذا فان جميع جهودنا ومقرراتنا وتحذيراتنا  
ونداءاتنا لم تجد فتىلا حتى الآن . ونظام بريتوريا العنصرى يواصل الامساك بخناق ناميبيا . ان مسألة  
ناميبيا ما زالت مستعصية على الحل ، وما زالت تعاود الظهور بصورة متكررة في جدول أعمال المجتمع  
الدولي . وما زال شعب ناميبيا يعاني من أشد أشكال القمع وحشية ولا انسانية في ظل نظام  
عنصرى أجنبي .

ان تاريخ المفاوضات المتصلة باستقلال ناميبيا أصبح بحق قصة احباط وخيبة أمل ، ويبعد و  
الأمر كما لو أن بعض البلدان ، وبعض البشر ، وفي طليعتهم نظام بريتوريا يستمرأون اثاره أموال  
المجتمع الدولي من وقت لآخر ، ثم يتركونها تتحطم وتصبح هباء منثورا . ففي أكثر من مرة سعى البعض  
بصورة متعمدة الى تهيئة جو من التوقع بددته في نهاية المطاف - بصورة مؤلمة - حقائق الحالة . وطوال  
هذا الوقت ، ما فتئت جنوب افريقيا تستغل الفرصة لتوطيد وجودها غير الشرعي في ناميبيا ولاستنزاف  
ثروات الاقليم الثمينة .

لقد انقضت أربع سنوات الآن على اضطلاع مجموعة الاتصال الغربية بمهمة تنفيذ خطة الأمم  
المتحدة لناميبيا المدرجة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وقد انتظر المجتمع الدولي وترقب  
على أمل أن يقوم اولئك الذين لديهم نفوذ لدى جنوب افريقيا بكبح موقفها الذي يتسم بالتصلب  
والتحدي السافر ، وهذا الأمل يظل حتى الآن سرايا ، فالبوادر التي تلوح في الأفق لا تبشر بالخير

بالخير على الاطلاق . وفي وقت مبكر من العام الماضي ، قوضت جنوب افريقيا ما يسمى بمحادثات ما قبل التنفيذ في جنيف على أساس ذرائع نعلم جميعا أنها ذرائع واهية . ومنذ ذلك الحين دفعت بريتوريا بالذريعة تلوا الأخرى لعرقلة التنفيذ المبكر لخطط الأمم المتحدة . فقد دفعت أولا بمسألة مدى تجرد الأمم المتحدة ، ثم دفعت بمسألة المبادئ الدستورية وتكوين فريق الأمم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية . وفي كل مرحلة من هذه المراحل ، وعند كل خطوة منها ، أبدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة روح التوفيق والحنكة السياسية بعيدة النظر . بيد أن استجابة بريتوريا ظلت كما هو مألوف تتمثل دائما في المراوغة والتصلب .

وفي الآونة الأخيرة ، بذلت محاولات للربط بين استقلال ناميبيا ومسائل لا صلة لها بالموضوع سموها الربط ، أو التوازي ، أو سموها ما شئتم من الأسماء ، ولكن حقيقة المسألة هي أن تلك الأطراف تنظر الى هاتين المسألتين بوصفهما مرتبطتين . وهي بذلك ترهن استقلال ناميبيا بتسوية مسائل لا صلة لها بها . ان مسألة من مسائل انهاء الاستعمار يجرى الآن اعطاؤها أبعادا ايدولوجية مما يعرض لبالغ الخطر امكانية التسوية المبكرة للمسألة الناميبية . اننا نعتقد أن مسألة وجود قوات من كوبا في أنغولا مسألة تخص هاتين الدولتين ذاتي السيادة فحسب ، وينبغي ألا يسمح لها بحرقلة الجهود الرامية الى ضمان استقلال ناميبيا .

ان جميع المحاولات التي بذلت لحمل جنوب افريقيا على الاذعان لارادة المجتمع العالمي لم تحقق ذرة من النجاح في كبح جماح جنوب افريقيا ومنعها من ارتكاب أعمال العدوان . ان جنوب افريقيا لا تكتفي بالبقاء بصورة غير شرعية في ناميبيا ، بل تواصل ، بمنجاة من العقاب ، انتهاك الحدود الثابتة للدول الافريقية المستقلة الأخرى في المنطقة وأعمال التخريب والعدوان تتكرر وتستمر ضد أنغولا التي تحتل جنوب افريقيا جزءا من أراضيها بالقوة .

ففي الاسبوع الماضي فقط علمنا بالعدوان غير المبرر والغاشم الذي اقترفته جنوب افريقيا ضد سيادة ليسوتو وسلامتها الإقليمية . ولقد أدانت حكومة بلادي بأشد العبارات ذلك الغزو . وكذلك فلقد ارتكبت قوات جنوب افريقيا العدوان ضد الدول الأخرى مبقية المنطقة في خضم الرعب والاضطراب ومعرضة السلم والأمن الدوليين للخطر . وتواصل جنوب افريقيا تلقي المساعدات العسكرية من مختلف الاوساط مما يشكل انتهاكا للحظر المفروض على شحن الأسلحة من جانب مجلس الأمن . ان المساعدة المقدمة الى نظام بريتوريا في الميدان الدولي ، وما جاء في التقارير عن حصول جنوب

افريقيا على القدرة على انتاج الأسلحة النووية قد أضاف بعدا خطيرا آخر الى  
مجملة الحالة .

ان أحد التعليقات الرئيسية لتباطؤ جنوب افريقيا في رفع يدها عن ناميبيا ، وكذلك للموقف  
المزدوج الذي يتخذه بعض مؤيديها ، يكمن في المصلحة الاقتصادية الضخمة لهذه البلدان في  
ناميبيا . وتواصل الشركات عبر الوطنية العمل في ذلك الاقليم وتجنبي الأرباح الهائلة ، منتهكة عددا  
لا حصر له من قرارات الأمم المتحدة ، وكذلك المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .  
وقد اسفرت ألاعيبها الاقتصادية هذه عن استنزاف خطير لموارد ناميبيا واعادة الأرباح الى الخارج  
على نطاق واسع .

لا يجني الناميبيون فائدة تذكر من هذه الموارد . ان عمليات المصالح الاقتصادية هذه  
غير شرعية وعدائية . ورغم جهودنا فان هذه الأنشطة لم تتوقف .

ان الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحمل العار المتمثل في توريث حكومة ناميبيا الحرة في المستقبل  
بلدا استنزفت موارده وترك في غمار التخلف . هذا أمر لا يقبله الضمير .



ان الاستغلال الاقتصادي لناميبيا يجب أن يوقف . اننا نعتقد انه طالما اخفقت جميع الوسائل الأخرى ، فينبغي على مجلس الأمن ألا يتردد بعد الآن ، وأن يقوم بفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا .

في خضم جميع المهاترات والمناقشات التي لاتزال قائمة منذ أمد طويل في مختلف المحافل ، دعونا لا ننسى لحظة شعب ناميبيا الذي ليس لمعاناته وشجاعته شيل في العصر الحديث . وزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثله الشرعي الوحيد ، فان شعب ناميبيا لا يزال يكافح بصبر وصدور . وقد تراكمت عليه المظالم ، وهي الطابع المميز لنظام الفصل العنصري البغيض . لقد تعرض هذا الشعب للسجن دون محاكمة كما تعرض للتعذيب ، وقتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال ، ومع ذلك فان ارادة هذا الشعب لتحقيق الحرية لم تتحطم كما أوضح ذلك الآن ببلاغة السيد أمين العلاقات الخارجية في سوابو قبل خطابي هذا . اننا نعلم أن ذلك الشعب سينتصر في نهاية المطاف .

وأود أيضا أن أشيد بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا كما أشيد برئيسه ، ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا للتفاني والتصميم اللذين ينفذان بهما مسؤولياتهما . وقد أتاحت لي الفرصة للاستماع الى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا صباح اليوم . وفي مواجهة اللامبالاة والعداء السافر من جانب بعض الأوساط ، فقد سعى المجلس بغير كل للاضطلاع بولايته . ولسوء الحظ ، فان المجلس لم يكن بمنأى تماما عن اصداء ترى الحالة الدولية . الا انه مما يشرف المجلس انه لم يدع ذلك يعرقل أعماله .

والهند بوصفها عضوا في المجلس وعضوا أيضا في اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، فقد سعت باستمرار الى الاسهام بصورة بناة ، وان قمنا بذلك فقد أخذنا في الاعتبار دائما مصالح ناميبيا باعتبارها ذات أهمية قصوى . ان تعاطف الهند وتأييدها لقضية ناميبيا داخل المجلس وخارجه ليس في حاجة الى تأكيد . لقد قد منا دائما العون المعنوي والمادي لسوابو ، وسوف يتذكر العالم أن الهند كانت أول بلد قام في عام ١٩٤٦ بفرض جزاءات طوعية شاملة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ونحن نعتقد انه لا يمكن لجهودنا أن تنجح الا اذا فرضت عزلة تامة على جنوب افريقيا . ولكن هذا يحتاج بدوره الى ابداء الارادة السياسية من جانب جميع الأطراف المعنية .

وأخيرا ، أود أيضا أن أعرب عن كلمة تقدير لدول المواجهة في افريقيا التي ضربت مثالا في التضامن والقيادة في تأييدها لقضية ناميبيا وقضية شعوب الجنوب الافريقي . ان هذه الدول كانت المرة تلو الأخرى ضحية لعدوان جنوب افريقيا وضحية لأعمال التخريب والاستفزاز . لقد اختلت كياناتها الاقتصادية ونسيجها الاجتماعي ولكنها وقفت بصمود تأييدا للهدف الذي نعتز به جميعا . لأمد طويل واصلت جنوب افريقيا السخرية من الرأي العام العالمي . ان صبرنا الآن قد أوشك على النفاذ . وسيكون من معرض السذاجة أن تعتقد بريتوريا أن في وسعها أن تقمع ارادة الشعب الناميبي بالقوة الغاشمة أو أن تكسب ولاءه عن طريق المناورات السياسية المتمثلة في اقامة المؤسسات العميلة المفروضة من الخارج . وسأكتفي باقتباس ما قالته رئيسة وزراءنا السيدة شريماتي أنديرا غاندي في وقت سابق من هذا العام في مجال الاشارة بشعبي جنوب افريقيا وناميبيا المكافحين ان ذكرت :

" فليكن كل عام ، بل كل يوم ، مصدر قوة أكبر للمكافحين . وليمد بالشجاعة والتفهم أولئك الذين لا يزال الشك ينتابهم أو هؤلاء الذين من أجل أغراضهم الضيقة يحاولون عرقلة مسيرة التاريخ . ولا أشك في أن أحدا يمكنه أن يوقف مسيرة الحرية . ولا يمكن لعمل من أعمال القمع أو الوحشية أن يوقف مسيرة فكرة عظيمة ، وما من فكرة أعظم من فكرة حرية الكائن البشرى . انها لا بد منتصرة " .

السيد روا - كوري ( كوا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : ان قضية ناميبيا ،

مع الكفاح الباسل لشعب فلسطين من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف واقامة دولته الخاصة به في فلسطين ، هي احدى المسائل الحيوية في عصرنا . ولا يمكن التحدث عن اضمحلال الاستعمار طالما أن السيطرة الاستعمارية لم يتم التخلص منها من على وجه البسيطة وطالما بقيت شعوب ، كشعب ناميبيا ، تعاني من نير القهر الأجنبي . ومن هنا تبتدأ أهمية قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) والحاجة الى مضاعفة جهودنا لتنفيذه بالكامل في هذا العقد .

وفي الأعوام الماضية ، منذ اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وخاصة منذ استقلال زمبابوى ، فان المجتمع الدولي كان محقا في تفكيره بأن محن ولايا شعب ناميبيا الذي عانى طويلا تحت الاحتلال غير الشرعي للمنتصرين في بريتوريا ، قد أوشكت على نهايتها . وأخيرا نجد أن المحادثات التي عقدت في نيويورك بين الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، المنظمة الشعبية

لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، ولدان خط المواجهة من ناحية ، والبلدان الأعضاء فيما يسمى فريق الاتصال الغربي من ناحية أخرى ، قد أثارت شعورا بالتفاؤل عند ما عرف ان الطريق قد تم تمهيد ه بصورة أساسية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

ومع ذلك ، فان هناك شروطا جديدة قد تكشف عن ما أرادت احدى الدول الأعضاء فيما يسمى بفريق الاتصال وهي الولايات المتحدة أن تفرض على شعب ناميبيا ولدان خط المواجهة شروطا قبل أن تكتمل العملية المؤدية الى استقلال ناميبيا .

وتحت ما يسمى " الأمور المعلقة الأخرى في الجنوب الافريقي " ، فان الحكومة الاستعمارية لأمريكا الشمالية وهي الحليف والنصير الأول لنظام جنوب افريقيا الفاشي تود أساسا أن تجعل استقلال الاقليم يتوقف على تحقيق بعض الشروط الخارجة تماما عن القضية ، وخاصة انسحاب القوات الكومية الأمية من جمهورية أنغولا الشعبية .

وأود أن أوضح ، أولا ما يدعى بـ " بد " ، أن وجود القوات الكومية في أنغولا يعتبر أمرا يخص حكومتها ولتين مستقلتين ذاتا سيادة هما حكومة بلدي وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية وحدهما .

وتربط هذه القوات هناك وفقا لاتفاق تم بين الحكومتين ، للمساهمة في الدفاع عن السلامة الاقليمية لأنغولا وسيادتها واستقلالها التي تتهددها جنوب افريقيا العنصرية ، ولن تنسحب الا اذا توقفت نهائيا أعمال العدوان التي تشن على أنغولا من أراضي ناميبيا ، وكذلك عندما تقرر حكومة جمهورية أنغولا الشعبية ذلك - ليس قبل ذلك ولا بعده ، وبالطبع لن يكون نتيجة لضغط أو ابتزاز من الحكومة الامبريالية للولايات المتحدة أو أصدقائها الحميمين في بريتوريا .

وعلى أية حال رفضت حكومة جمهورية أنغولا الشعبية رفضا قاطعا هذه الالتماسات ، كما رفضتها بقية بلدان خط المواجهة وكل الدول المستقلة في افريقيا ، كما تأكد ذلك مجددا في اعلان طرابلس لشهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ . وقد أعلن رئيسا أنغولا وزامبيا بشكل قاطع قبل عدة أيام معارضتهما لأية محاولة لربط استقلال ناميبيا بمسائل بعيدة عن ذلك الموضوع ، وخاصة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . كما عبر كل من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن رفضه للمحاولات الامبريالية الرامية الى ارجاء أو وضع شروط على التنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وبالتالي الاستقلال الكامل للاقليم .

ان مؤامرات الامبرياليين توضح بجملة استراتيجية واشنطون المناهضة للثورة تجاه القارة الافريقية ، لأن ما ينطوى عليه الأمر هنا هو هدف سياسي للولايات المتحدة وليس مطلبها لمقاء نظام جنوب افريقيا ، كما يريد لنا البعض أن نصدق ، لأن ذلك النظام ما هو الا العنصرية بيد واشنطون . فهم يعملون بصفة خاصة لتحقيق الأهداف التالية : تبني اقامة حكومة عميلة في ناميبيا ، عن طريق " تسوية داخلية " يديرها المحتلون غير الشرعيين الذين سينعمون اجراء انتخابات حقيقية ومن ثم يحولون دون انتصار سوابو؛ واضعاف قدرة جمهورية أنغولا الشعبية على الدفاع عن نفسها بهدف الاطاحة بالحكومة الثورية لحزب العمال ( MPLA ) واحلال نظام من اذناب واشنطون ومأجوريها محلها ، ومن ثم اعادة النظام الامبريالي الاستعماري الجديد الى أنغولا .

ان قصر نظر امبريالي أمريكا الشمالية يتواكب ، كعهده دائما ، مع سلوكهم المشين . ان الثوريين الأنغوليين لا يمكنهم أن يسمحوا بالا خلال بمصير شعبهم أو بعرقلة عملية التحرر الحقيقية ، كما لا يمكن للوطنيين الناميبيين أن يتخلوا عن نضالهم البطولي من أجل الاستقلال الحقيقي الى أن يتحقق بصورة قاطعة والى غير رجعة . وكلاهما سيستخدم كل الوسائل اللازمة لاحتباط أية محاولة ترمي الى افساد ثمار نضاله التاريخي .

لقد التزمت الأمم المتحدة التزاما سياسيا وأخلاقيا لا يمكن الرجوع عنه مع شعب ناميبيا، وهو التزام بالمساعدة دون توان أو مراوغة لتحقيق الاستقلال الحقيقي والفعال لذلك الشعب. ويجب أن يتمتع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، وهو السلطة القانونية الوحيدة القائمة بإدارة الاقليم الى أن يتحقق استقلاله، بتأييدنا والتزامنا التامين، ويجب أن تتمكن سوابو، الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لشعب ناميبيا، من الاعتماد على دعوى الراسخ، لتتصد كفاحتها المشروع ضد العنصريين المستبدين التي أن تحقق النصر النهائي.

ان هدفنا لا يمكن إلا أن يكون ناميبيا المستقلة المتحدة، بما فيها خليج والفيش والجزر المقابلة للساحل - بنغوين وايكاهو وهولا فريبيرد وميركرو ولونغ سيل وهاليفاكس وبوزيشن والباتروس روك ومونونا - ولم يدنغ وسنكلير. ان أي عمل تقوم به جنوب افريقيا لفصل هذه الجزر عن الاقليم أو لممارسة السيادة عليها عمل غير شرعي واطل ولاغ وينبغي أن ينظر اليه المجتمع الدولي بهذه الصفة.

ان أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية، ولا سيما أنشطة المصالح عبر الوطنية البريطانية والأمريكية والألمانية والفرنسية تعرقل استقلال الاقليم وتنتهك بصورة صريحة أحكام المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي أعلنه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا. ولهذا فان لزاما علينا أن نتخذ التدابير ذات الصلة للحيلولة دون مواصلة استغلال الموارد التي تمثل، اذا روعي العدل، تراثا لشعب ناميبيا وحده، وأن نعمل على ضمان أن تعوض تلك المصالح شعب ناميبيا عن النهب العشوائي لتراث حال نيله الاستقلال.

ويتعين على الجمعية العامة أن تدين نظام جنوب افريقيا العنصري لقيامه بزيادة الوجود العسكري في ناميبيا ولتجنيد النامبيين للخدمة في قواته المسلحة في الاقليم، ولاستخدامه المرتزقة لتعزيز احتلاله غير الشرعي لناميبيا ولاستخدام ناميبيا نقطة انطلاق لشن أعمال العدوان على الدول المستقلة المجاورة لاسيما جمهورية أنغولا الشعبية. وفي هذا الصدد ينبغي أن نشجب بوجه خاص العمى العدواني الذي ارتكبه مؤخرا عنصر جنوب افريقيا ضد مملكة سوابو، الذي أدى الى سقوط الضحايا الأبرياء والى خسارة في الممتلكات، والسياسة الاجرامية القائمة على ارهاب بلدان مثل موزامبيق، مما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولزاما على مجلس الأمن أيضا أن يعمل بحزم - كما طالبت لجنة ال ٢٤ بذلك - لمجابهة جميع أساليب التسويف والخطط الخداعية لنظام الاحتلال غير الشرعي التي تستهدف احياط الكفاح المشروع

للشعب النامي . والنظر الى الخطر الجسيم الذي تمثله جنوب افريقيا على السلم والأمن الدوليين يجب على المجلس أن يرد بصورة ايجابية على نداء الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي وذلك بأن يقوم فوراً بفرض الجزاءات الالزامية الواسعة النطاق المخصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق على ذلك البلد .

ان وفد بلادي يرى لزاماً عليه أن يشجب اساءة استخدام حكومة الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية حق النقض في مجلس الأمن ، بغية منع تلك الهيئة من فرض الجزاءات ذات الصلة على مجرمي بريتوريا لاحتلالهم غير الشرعي المستمر لنامبيا ، ولتهدمهم الموارد الطبيعية لذلك البلد ، ولسياساتهم العدوانية الفاشية التي ينتهجونها تجاه البلدان الافريقية المستقلة الأخرى .

لهذا ندين التعاون العسكري وصفة خاصة التعاون النووي لعدة بلدان رأسمالية ، بما فيها الولايات المتحدة والصهاينة الاسرائيليون ، مع نظام الفصل العنصري ، ونددين أيضا جميع أشكال التعاون الأخرى مع عنصري بريتوريا . وفي هذا الصدد نستعي انتباه المجتمع الدولي الى الصلات المتزايدة لنظام بينوشيت في شبلي وغيره من الحكومات المستبدة في أمريكا الجنوبية مع عنصري جنوب افريقيا ، والسخط الامبريالية - التي أخذت تتسع منذ احتلال بريطانيا العسكرية لجزر مالديف ، وقيامها بارساء القواعد الاستراتيجية في ذلك الجزء من أراضي الأرجنتين - لانشاء حلف عسكري رجعي خدمة للمصالح المشبوهة لدول هذا الحلف ، في ذلك الجزء من المحيط الأطلسي .

ان تواطؤ عدة دول امبريالية ، وفي طبيعتها الولايات المتحدة ، مع نظام بريتوريا العنصرى قد وضع أيضا في قرار صندوق النقد الدولي بمنح ائتمان قدره بليون دولار لذلك النظام ، تحديا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٧ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ . ولهذا فمن الأساسى لجميع الدول التي تعنى حقا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، والتي تؤيد ازالة نظام الفصل العنصرى المقيت ، أن تعتمد التدابير الملائمة لعزل جنوب افريقيا سياسيا ، واقتصاديا ، وعسكريا وثقافيا ، وفق لقرارى الجمعية العامة د إ ط - ٢/٨ و ١٢١/٣٦ - أ .

ليس هناك شك بشأن ما يلزم القيام به لضمان استقلال ناميبيا الحقيقي النهائي . ولقد حدد طرفا النزاع منذ أمد بعيد ، وهما جنوب افريقيا التي تحتل الاقليم قسرا وبصورة غير شرعية ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي - ملثما حدد اطار العمل بوضوح في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وما هو ضرورى الآن هو الشروع في العملية دونما تأخير . ان المجتمع الدولي والغالبية العظمى من شعوب العالم بانتظار قيام مجلس الأمن باعتماد تدابير ملائمة لتمكّن الشعب الناميبي من تحقيق الاستقلال في عام ١٩٨٣ . ان التزام الأمم المتحدة واضح لا لبس فيه . وواجبنا يتمثل في تنفيذه .

السيد أولريخسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشرف أن أتحدث نيابة

عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروسي .

تمثل ناميبيا مسؤولية واهتماما خاصين للأمم المتحدة . انها طوال عدد كبير من السنين واحدة من أخطر المشاكل التي واجهت منظماتنا . وقد أكد المجتمع الدولي على الدوام الرأى القائل بأنه لا بد من وضع حد نهائي لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وفقا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن مع الأسف لم يتحقق هذا الهدف بعد .

وقد أعربت الدول العشر بشكل متكرر وراسخ عن اعتقادها بأنه يجب السماح لشعب ناميبيا بتقرير مستقبله بنفسه عن طريق اجراء انتخابات حرة ومنصفة ، تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد قبلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وحكومة جنوب افريقيا خطة التنفيذ الواردة في ذلك القرار .

وترى الدول العشر أن خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تؤمن

الامكانية الوحيدة لانتقال سلمي نحو الاستقلال المعترف به دوليا لناميبيا .

لقد شهدت الأعوام الأخيرة الجهود الشاقة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص ، وكذلك دول خط المواجهة ، ونيجيريا ، وسواو، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والدول الغربية الخمس التي صاغت الخطة . وقد أيدت الدول العشر هذه الجهود باستمرار .

ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة شهدنا تكثيفا للمفاوضات . وقد تشجعنا ان رأينا هذا الصيف أن كل الأطراف قبلت المبادئ التي تتعلق بالجمعية التأسيسية وبال دستور الخاص باستقلال ناميبيا والتي قدمتھا الدول الغربية الخمس . وعلى ضوء التقدم الملحوظ الذي أمكن تحقيقه يحدونا الأمل بأن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هو الآن في متناول اليد .

ان الدول العشر تحت جميع الأطراف المعنية على تسهيل انهاء المفاوضات دونما مزيد من التأخير ، وعلى الامتناع عن أى عمل من شأنه تهديد الاتفاق الذي تم التوصل اليه . ان تدخل جنوب افريقيا في أنغولا لن يكون من شأنه الا تعقيد هذه العملية . وقد أدانت الدول العشر انتهاكات سيادة أنغولا وسيادتها الاقليمية .

وتعلن الدول العشر عن عميق استنكارها لكل أعمال الارهاب والعنف التي ترتكب في ناميبيا . ان تلك الأعمال ، علاوة على الممارسة المستمرة للاعتقال والاحتجاز التعسفي دون محاكمة ، تخلق سلسلة من العنف تنجم عنها معاناة السكان المحليين .

تكرر الدول العشر رفضها لأية محاولة لفرض تسوية داخلية على ناميبيا . وتعارض بشدة أى حل غير مقبول دوليا يقضي على ناميبيا بالعزلة الدولية .

وتؤكد الدول العشر من جديد تأييدها لجميع الأطراف التي ناضلت خلال العام الأخير لتحقيق الاستقلال ، والسلم ، والرفاهية لناميبيا . وتشيد بتلك الأطراف على جهودها الدؤوبة الرامية الى تحقيق حل عاجل وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وتحت كل المعنيين ألا يضعوا هباء التقدم الذي أحررز حتى الآن .

في بياننا المشترك في المناقشة العامة دعونا الى توخي الحكمة السياسية والشجاعة وحددنا من أن المجتمع الدولي سيكون له رد فعل عنيف على المحاولات الرامية الى اعاقه استقلال ناميبيا . واننا نرغب اليوم ثانية أن نؤكد على العواقب الخطيرة للتأخر عن تنفيذ خطة التسوية . وتحت الدول العشر لذلك جميع الأطراف المعنية أن تتم المفاوضات بروح من التعاون بحيث يتسنى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا دون مزيد من التأخير .



السيد أبو الحسن (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعربت الكويت فسي  
العصام الماضي عن مخاوفها من أن المجتمع الدولي بدأ يصل الى طريق سدود ظهر في الاهتمام الذي  
أبدته جنوب افريقيا بالابتعاد عن اجراء الانتخابات باشراف الأمم المتحدة ما لم توعد بانتصار ما يسمى  
بالأحزاب الداخلية بدلا من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد  
للشعب الناميبي . لهذا فاننا نخشى أننا بدأنا ندخل في دائرة أخرى ، ولهذا نخشى أن الموعد  
النهائي الجديد قد يكون مجرد تاريخ سوف يناقش في المستقبل بأثر رجعي . وقد قلنا في السنة الماضية  
" اننا نأمل أن تكون مخاوفنا بغير أساس " . وتلك كانت مرة أخرى مجرد أغنيات من جانبنا .

ان نظام بريتوريا يتصرف بازدياء ازاء كل الجهود الرامية الى حل المشكلة الناميبية بالطرق السلمية ، وهو يريد من المجتمع الدولي والدول المجاورة وشعب ناميبيا أن تخضع جميعها لمفهومه للتسوية السلمية . ان نظام بريتوريا يفرض تفسيره الخاص للخطوط الارشادية التي حددها المجتمع الدولي ، ويوضح اختياره لنوع الحكومة التي يجب أن تحكم ناميبيا ، والحلفاء والنظم السياسية للدول المجاورة أيضا . هل يجب أن يخضع المجتمع الدولي لذلك ؟ اذا حدث ذلك ، فان الغزو والارهاب والتشريد والنفي سوف تكون من نصيب شعب ناميبيا المستعمر ، بل والدول الافريقية المستقلة في المنطقة .

واليوم ، بينما نتحدث عن ناميبيا ، ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في شكوى ضد عمل عدواني جديد ارتكبه جنوب افريقيا وهو الغزو الموجه لليستوتو مما أدى الى الدمار والموت في هذا البلد التعيس . ان الكويت تددين هذا الهجوم الفاشم الذي هو شاهد جديد على سوء نوايا نظام بريتوريا تجاه الدول الافريقية المستقلة وتجاه امكانيات تسوية مشكلة ناميبيا .

ان استعداد بريتوريا الظاهري للتفاوض وصولا الى تسوية سلمية ، سوف ينظر اليه بالانكار طالما أنها تواصل انتهاج سياسة عسكرية تجاه الدول المجاورة . وبكل القلق والقسوة يشهد المجتمع الدولي هذا الموقف . ونحن نرى أن جنوب افريقيا تشعر بالارتياح نتيجة انعدام التدابير التنفيذية ضدها . ولقد أكدنا مرارا أن المجتمع الدولي لن يطبق عقوبات فعالة ضدها . ان بريتوريا لا تستمد العزاء من هذه الضمانات فحسب ، بل ان الدولة الوحيدة التي أبدت اهتماما بحل مشكلة ناميبيا أعطتها ، عن عمد أو في أحسن الفروض عن سهو ترخيضا بغير حدود . ونحن هنا نشير الى سياسة حكومة ريغان بشأن ما يسمى بالمشاركة البناءة ، وهي سياسة أدت الى زيادة التعاون مع نظام بريتوريا . نحن نخشى أن حملة اعادة تحسين صورة نظام الفصل العنصري سوف تؤدي فقط الى أن تبعد عن الطريق السليم كل الاحتمالات القائمة للتسوية . مثل هذه السياسة سوف تضع علامات استفهام كثيرة حول نوايا طرف رئيسي .

ان الولايات المتحدة ومعها فرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا ، تعهدت جميعها بمسؤولية متابعة الجهود الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

لقد حدث نشاط منقطع خلال السنوات القليلة الماضية . واننا ان نؤكد من جديد المسؤولية الأولى لمجلس الأمن عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، فانه يتعين علينا أن نؤكد دور الدول الخمس في تحويل ذلك الى واقع وحقيقة . ان الضغوط الجماعية أو الفردية لهذه الدول لا بد أن تمارس ضد جنوب افريقيا . ومن سوء الحظ ، أن هذه المسؤولية قد تم التخلي عنها مؤخرا عندما اختارت تلك الدول أن تشجع صندوق النقد الدولي على منح قرض ائتماني يبلغ (١ بليون دولار امريكي لنظام الفصل العنصرى ، متحدياً بذلك قرارا للجمعية العامة . ان الكويت ترى في ذلك عملاً مؤسفاً .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ بارتياح موقف عضو من أعضاء فريق الاتصال ، وهو فرنسا التي رفضت الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ان مثل هذه المواقف البناءة من شأنها أن تؤكد القضايا الأساسية وأن تسهل عطية التفاوض . ومن المؤسف أن هذا الموقف لا تشارك فيه دولة أخرى من الدول الخمس وهي الولايات المتحدة . ان المحاولة الامريكية الرامية الى اقامة هذا الربط تتعارض ومبادئ الميثاق ، كما تتعارض وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتؤخر تسوية المشكلة . ان استغلال جنوب افريقيا لهذا الموقف سوف يؤدي فقط الى تكريس هيمنتها في المنطقة وما حولها . وفضلاً عن ذلك ، فان وجود أو انسحاب القوات الكوبية هو قضية خارجية بعيدة عن خطة التسوية . انها مسألة تقع في اطار سيادة حكومة أنغولا وحدها . ولهذا الأسباب نرفض وندين كل محاولات الربط أو التوازي .

لقد كررنا من فوق هذه المنصة وفي محافل أخرى دعوتنا الى التوصل الى حل عادل لمشكلة ناميبيا . ومن واجبنا أن نؤكد من جديد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي حدد خطوطاً ارشادية لتسوية تفاوضية . ان فرض مبادئ أو هياكل أخرى سوف يعني الانتقاص من هذه الخطوط . وأي ابتعاد عن مبادئ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) سوف يضر بشعب ناميبيا .

السيد براد هان (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان رفض جنوب افريقيا

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) كان أكبر عقبة أمام تحقيق استقلال ناميبيا . ان عجز مجلس الأمن عن الاتفاق على تدابير مناسبة ضد جنوب افريقيا قد جعلها أقل تقبلاً للمنطق وللرأى العام العالمي .

ان المجتمع الدولي قد تمت تغذيته على نحو منهجي بأنباء أثارت الأمل في أن ناميبيا سوف تحصل على استقلالها في المستقبل القريب. ومع ذلك ، في كل مرة نسمع فيها عن تطورات ايجابية في المفاوضات مع جنوب افريقيا ، نجد قضايا خارجية يجرى ادخالها مما يعرقل عملية استقلال ناميبيا . وطن سبيل المثال ، فان استقلال ناميبيا وحرية وحق تقرير المصير لشعبها قد ربطا بوجود حوالي ٢٠ ألف من القوات الكوبية في أنغولا . ان وفد بلادي ، على أسس مدعومة ، كانت لديه دائما تحفظات بشأن وجود القوات الأجنبية في أي بلد الا اذا كان ذلك ، وصراحة ، نتيجة لقرار سيادي ومستقل للدولة المعنية . ومع ذلك ، وفي هذا المثال ، لا يمكن أن نوافق على الربط بين القوات الكوبية في أنغولا واستقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا وسيطرتها الاقتصادية والسياسية والعرقية .

وفي هذا السياق ، ان المقالة المنشورة في صحيفة النيويورك تايمز في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ كشفت عن أمور كثيرة . ذكرت المقالة أنه بمجرد طم جنوب افريقيا بأن استقلال ناميبيا يمكن ربطه بانسحاب القوات الكوبية ،

" أسقطت بريتوريا معظم اعتراضاتها على الانتخابات في ناميبيا ، وانتهزت فرصة فكرة الانسحاب ككسب سياسي . ولكن ليس هناك من دليل على أن زعماءها على استعداد لتحرير ناميبيا . ان حيدوث نزاع جديد في بريتوريا حول وضع رئيس طبع للنظام المؤقت للاقليم ، هو علامة مشيرة للانزعاج .

" ان جنوب افريقيا - ليس فقط في عيون افريقيا السوداء ، ولكن في معظم بقية العالم ايضاح - هي المعتدى المتعجرف " . (صحيفة نيويورك تايمز ، عدد ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، القسم الأول ، ص ٢٨) .

- لقد آمن وفدى دائما بأن الأمر متروك لشعب البلد ليختار نوع الحكومة التي يريد ها . وفي حالة ناميبيا ، فانها مسؤولية الأمم المتحدة أن تضمن تقرير المصير والاستقلال لهذا الاقليم الدولي . ولذا ، طالبنا باجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة في ناميبيا لتنصيب حكومة شرعية . ومهما كان نوع الحكومة التي تصل الى السلطة عن طريق هذه الانتخابات ، فانها ببساطة ، سوف تنفذ رغبات الشعب وتحكم بتفويض منه . ان محاولة جنوب افريقيا الحالية الرامية الى التلاعب بالعمليات الدستورية من أجل أن تنصب نوعا من الحكومة تختاره وأن تقمع المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ، هي انتهاك جسيم لحقوق شعب ناميبيا . ومن هنا ، فان وفدى قد حث دائما على أن يكون استقلال ناميبيا في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان جنوب افريقيا ، بتأخير تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن ناميبيا ، انما تكشف نفسها ونواياها الحقيقية فقط . وعندما ننظر الى الوراثة ونبحث موقف جنوب افريقيا ، يبدو واضحا تماما أن نواياها هي أن تطيل أمد قبضتها على اقليم ناميبيا الدولي الى أطول فترة ممكنة . ان احتلال ناميبيا هذا يضمن لجنوب افريقيا وللشركات متعددة الجنسيات استغلالا مستمرا ومربحا لموارد ناميبيا الطبيعية الغنية . وهذا يساعد جنوب افريقيا أيضا على تشديد قبضتها على تلك الأراضي الناميبية التي تنوى أن تضمها ، وبصفة خاصة ، يمكن أن يذكر هنا خليج والفيس . فضلا عن ذلك ، فان تحويل جنوب افريقيا انتباه العالم ازاء ناميبيا يطمس تركيز المجتمع الدولي على سياسة جنوب افريقيا الخاصة بالفصل العنصري وانتهاكاتنا الأخرى لحقوق الانسان .
- لقد علق وفدى دائما قدرا كبيرا من الأهمية على الحوار بين دول خط المواجهة والدول الافريقية الأخرى وبين فريق الاتصال الغربي . ومع أننا مازلنا نحث هذا الفريق على أن يبذل قصارى جهده لضمان الاستقلال المبكر لناميبيا ، فقد لاحظنا أن موقف جنوب افريقيا المتشدد قد أعاق كل تقدم حتى الآن . ويجب ألا يسمح الفريق للعناصر والقضايا الخارجة عن الموضوع بالدخول في هذه العملية لأنها سوف تؤدي فقط الى خلق مسارات أخرى لا ضرورة لها . واذا ما فشلت هذه المحادثات في الوصول الى النتائج المرجوة في المستقبل القريب ، فان وفدى يحث أعضاء مجلس الأمن ، لاسيما أولئك الذين يتمتعون بحق النقض بصفة خاصة ، على ان يفرضوا عقوبات مناسبة على جنوب افريقيا في اطار الميثاق . ولن يكون هناك طريق مفتوح للتعجيل باستقلال ناميبيا سوى اللجوء الى فرض عقوبات صارمة ومناسبة .

وأخيراً ، فإن بياني سوف يكون غير كامل إذا لم أعرب عن سخط وفدى الكامل ازاء العدوان الأخير ، الذى سنته حكومة جنوب افريقيا بغير استفزاز ، ضد دولة ليسوتو الصغيرة المغلقة غير المنحازة . اننا ندين هذا العدوان بقوة ، ونحث على اتخاذ خطوات ملائمة لضمان أمن ووحدة أراضي واستقلال مملكة ليسوتو ودول خط المواجهة الأخرى .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف النمسا

بشأن أساليب العمل لتحقيق تسوية تفاوضية في ناميبيا لم يتغير طوال السنوات الماضية . ومنذ البداية أيدت النمسا تماما خطة الامم المتحدة لانتقال ناميبيا بصورة سلمية وتفاوضية السببى الاستقلال . ونحن نعتبر هذه الخطة أكثر السبل تبشيرا بالخير لانها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ولاعمال الحق المتأصل لشعب ناميبيا في تقرير المصير ووحدة الأراضي والاستقلال وفي انتخاب حكومته بمنأى عن أى شكل من أشكال التدخل الخارجي أو القسر .

ان حكومة النمسا ترى أن أية تسوية سياسية تهدف الى تحقيق الاستقرار والدوام لابد أن تركز على أوسع نطاق ممكن يشمل جميع الأطراف المعنية . ان خطة الامم المتحدة التي طرحها ، أصلا ، خمسة أعضاء في مجلس الأمن ، والتي أقرها المجلس فيما بعد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تفي بهذه الاحتياجات الأساسية . فهي تنص على تقرير المصير الحقيقي المبني على اساس انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولي ، وهي تشكل الطريق العملي الوحيد أمام الامم المتحدة لتضطلع بمسؤوليتها الخاصة عن هذا الاقليم وللتوصل الى نقل السلطة ، بصورة حقيقية وسلمية ، الى الشعب النامبيي .

ان اربع سنوات من المفاوضات المضنية والمكثفة على اساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تمخضت عن نطاق واسع من الاتفاق بشأن تفاصيل تنفيذ الخطة الانتقالية . ونحن نود أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا للجهود المثابرة التي بذلها فريق الاتصال الغربي والأمين العام وممثله الخاص ودول خط المواجهة والحكومات المعنية الأخرى ، وفي المقام الأول قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان روح التعاون والموقف البناء لجميع الأطراف قد ساعدا على التغلب على الكثير من العقبات التي اعترضت المفاوضات ، والابقاء على زخمها .

وخلال أربع سنوات من المفاوضات تم صقل الخطة الأصلية وأضيفت اليها عناصر أخرى مثل مفهوم المنطقة المجردة من السلاح . ونحن نعتبر هذا أمرا طبيعيا . وفي حين أن المبادئ التوجيهية التي أرسيت لانتقال ناميبيا الى الاستقلال ظلت على حالها ، فقد جرى استيعاب مقترحات اضافية جديدة لأنها حظيت بموافقة الأطراف المعنية مباشرة وكانت تتصل بطريقة مباشرة ، بقضية ناميبيا . وفي رأينا أن هذه المسألة تتسم بأهمية قصوى ، حتى لو كان هناك اقتراح جديد فانه سوف يعود حقا بالفائدة على الشعب النامبي ، الذي حرم من حقوقه الوطنية الأساسية لفترة طويلة للغاية .

ومع ذلك ، فقد شهدنا مؤخرا اقحام عناصر جديدة في المفاوضات ، رفضها عدد من الأطراف ولم يثبت أن لها صلة باستقلال ناميبيا . ان النمسا تشعر بأنه ينبغي ألا تربط هذه القضايا بخطة الأمم المتحدة الانتقالية لناميبيا ، بل ينبغي أن تناقش مباشرة بين الحكومات المعنية بالأمر ، وينبغي ألا يسمح لها بأن تشكل عقبة أخرى أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة . اننا نأمل في أن المحادثات التي تجرى الآن بين جنوب افريقيا وأنغولا سوف تسفر عن نتائج مرضية بصورة متبادلة .

وفيما يتعلق بخطة الامم المتحدة الانتقالية لناميبيا تود النمسا أن تؤكد مرة أخرى أن الوقت قد حان لاختتام عملية المفاوضات المطولة بصورة ناجحة وللشروع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بجميع أجزائه دون أي تأخير .

هناك حاجة ماسة ليس فيما يتعلق بالحالة في الجنوب الافريقي بمجملها فحسب ، بل كذلك فيما يتصل بالوضع الداخلي في ناميبيا تنفيذ تقارير مثلي منظمات الاغاثة الدينية والدولية أن الحالة الاقتصادية والزراعية والاجتماعية قد تردت بصورة خطيرة . كما كان للتطورات الاقتصادية الدولية أثر ضار على الأوضاع الاقتصادية مما يضيف بعدا خطيرا آخر الى عدم الاستقرار السياسي السائد في ناميبيا . ان القرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة جنوب افريقيا من جانب واحد باطالة أمد ولاية النظام الداخلي الحالي في ناميبيا يوضح بجلاء الحالة السياسية وحجم السلطة التي تمارسها جنوب افريقيا في ذلك البلد .

ان أنشطة برنامج بناء الدولة الناميبية ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا تتصل في رأينا بصورة خاصة بتنمية ناميبيا المستقلة في المستقبل . لقد حظي كل من البرنامجين وسوف يظان يحظيان بتأييد حكومة النمسا قد اضيف الى ذلك انه فضلا عن المساهمات المالية قدمت النمسا منحيتين دراسيتين للطلبة الناميبيين .

علينا كذلك أن نعبر عن تقديرونا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي ينهض في ظل القيادة الماهرة الخبيرة للسفير لوساكا من زامبيا بقضية الشعب الناميبى على صعيد الرأى العام العالمى . علمنا باستياء وقلق عميق بهجمات المغاوير التي شنتها قوات دفاع جنوب افريقيا على عاصمة ليسوتو ، وهي الهجمات التي أسفرت عن مصرع الكيويين من السكان المدنيين وسببت أضرارا جسيمة . ترفض حكومة النمسا - كمسألة مبدئية - أعمال العدوان هذه بوصفها انتهاكا صارخا للقانون الدولى وللالتزام المترتب على جميع الدول باحترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية . اننا نتقدم بخالص التعازى الى ليسوتو حكومة وشعبا التي أصبحت ضحية بريئة لأزمة اقليمية وللمنازعات القائمة ، بغيو حل في المنطقة .

ان تواتر هذه الأعمال العسكرية التي تستهدف أنغولا وموزامبيق وزامبيا ، والتي تستهدف ليسوتو الآن ، يشدد على مسير الحاجة الى اضافة الاستقرار على الحالة في الجنوب الافريقي بأسره . لاشك أن الحل السلمى التفاوضى لمسألة ناميبيا سيساهم الى حد كبير في تحقيق هذا الهدف . في الختام ، اسمحوا لي أن اكرر مرة أخرى أن ناميبيا مسؤولة خاصة تضطلع بها الأمم المتحدة ، ومن ثم يضطلع بها المجتمع الدولي بأسره . لقد مرت أربع سنوات الآن بينما تنتظر خطة الأمم المتحدة التنفيذ . والتأكيد ، لقد آن الأوان لوضع حد لهذه الحالة التي لا تطاق .



السيدة نفوين نفوك دنغ ( فييت نام ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : مرت اليوم

ستة عشر عاما منذ ذلك اليوم الذي تولت فيه الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن تحقيق استقلال ناميبيا .

من المؤسف أيضا انه خلال هذه السنوات الست عشرة نهبت آلاف الشركات عبر الوطنية ، بلا رحمة ، الموارد الوطنية الثمينة في ناميبيا . وخلال هذه السنوات الست عشرة ما فتئ نظام الفصل العنصرى البالي في بريتوريا يقمع ويقتل بكل وحشية سكان ناميبيا لفرض سيطرته الاستعمارية الجديدة عليهم . وخلال هذه الفترة بالذات بدأ التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وبريتوريا في تنفيذ خطة اضافة الطابع العسكري على ناميبيا خدمة للاستراتيجية الامبريالية الشاملة .

ولاتزال الامبريالية تتشبث بناميبيا محاولة الحفاظ على احتلالها بقواتها الخاصة أو عن طريق عملائها أو من خلال المرتزقة رغم مقاومة شعوب المنطقة التي تقاوم مقاومة باسلة ، وتكافح كحاسا لا هوادة فيه للقضاء على المصالح الاحتكارية الأثنية ولاسترجاع حقوقها الوطنية الاساسية . وفي اطار الاستراتيجية الامبريالية ان ناميبيا مكان مثالي لإنشاء القواعد والمنشآت العسكرية لتمهيد استقلال وسيادة بلدان القارة الافريقية بأسرها .

وسا علينا الا أن نلاحظ تصرفات البلدان الغربية الخمسة منذ ١٩٧٨ التي قدمت جميعها خطة براة خطة وحلا براة حل ؛ الا أن الاشخاص الذين يتحلون بالنوايا الحسنة والمثابرين والمفهمين للموقف لا يمكنهم أن يشقوا ولو مشقال ذرة بفعالية هذه الخطط من حيث دعمها لاستقلال ناميبيا . ومن الواضح أن هذه الخطط والحلول ليست سوى مناورات سياسية ترمي الى تأخير تصفية الاستعمار في ناميبيا والى الحفاظ على الاحتلال غير الشرعي لهذا البلد من جانب جنوب افريقيا لكي يتوفر الوقت لها لتعد أرضية ما يسمى " بالتسوية الداخلية " ، ولا يعني ذلك الا قيام نظام استعماري مقنع .

وفي هذا الصدد يجب ألا نندعش من أنه في نيسان /ابريل ١٩٨١ استخدمت البلدان الغربية الثلاثة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن بشأن فرض الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وبعد أربعة أشهر في آب / أغسطس ١٩٨١ استخدم ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى لنفس الغرض حق النقض بغية منع مجلس الأمن من أداء واجباته في الوقت الذي قامت فيه جنوب افريقيا بغزو مسلح شامل ووقح ضد أنغولا وهي دولة مستقلة ذات سيادة عضو في منظمة الأمم المتحدة .

وتعبيرا عن الاستنكار الشديد من جانب المجتمع الدولي اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ بالاجماع القرار دإط - ٢/٨ الذي تنص الفقرة ١٠ من منطوقه على ما يلي :

" ترفض بقوة المناورات الاخيرة من جانب بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي والهادفة الى تقويض توافق الآراء الدولي المتجسد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " ويؤكد القرار من جديد أن " خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هو الأساس الوحيد لأي تسوية سلمية " و " تطالب بالهدء حالا في التنفيذ غير المشروط " لخطة الامم المتحدة من جانب جنوب افريقيا " دون أي مراوغة أو تخفيف له أو تعديل له وفي موعد لا يتجاوز كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ " .

ويرى وفد بلادي أن ذلك كان مطلباً وثيق الصلة وله ما يبرره من قبل المجتمع الدولي ككل وأنه أعرب أيضاً عن التزام الأمم المتحدة بالقيام بمسؤولياتها ازاياً مشكلة ناميبيا .

ان جنوب افريقيا الآن ان تتحدى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تواصل احتلالها غير الشرعي ليس فقط لقليم ناميبيا انما أيضاً للجزء الجنوبي من انغولا . ووفقاً للمعلومات التي زودنا بها وزير خارجية انغولا من على هذا المنبر ، خلال الشهر التسعة الأول من عام ١٩٨٢ وحده قامت طائرات جيش جنوب افريقيا بـ ٥٠٠ رحلة استكشافية في المجال الجوي لأنغولا وبـ ١٨ عملية قصف جوي وشنت ٩٦ هجوم على الأراضي الانغولية باستخدام القوات المحمولة جواً متسببة في مقتل ٣١ شخصاً وجرح ٦٥ وفقدان ٣٠ من الجانب الأنغولي . أما بالنسبة لموزامبيق ، فقد عمدت جنوب افريقيا منذ أسابيع قليلة الى تركيز قواتها المسلحة في منطقة روسانو غارسيا التي تبعد ١٢٠ كيلومتراً عن مپوتو عاصمة ذلك البلد ، مهددة بصورة خطيرة أمن البلد وأمن البلدان المجاورة لخط المواجهة . ومنذ أربعة أيام فقط ، وفي صبيحة يوم ٩ كانون الأول / ديسمبر ، شنت قوات جنوب افريقيا غارة على ماسيرو عاصمة ليسوتو . لقد تم تنفيذ هذا العمل الوقح باستخدام الطائرات العسكرية والطائرات العمودية وأودت بحياة ٣١ شخصاً من الناس الأبرياء ، بما فيهم النساء والأطفال . ويدين وفد بلادي بشدة هذه الأعمال الوحشية التي اقترفتها جنوب افريقيا ضد انغولا وموزامبيق وليسوتو .

ولا يمكن لأحد اليوم أن ينكر حقيقة أن سلطات جنوب افريقيا قد تبادت في صلغها وعدوانها لأنها متأكدة من المساعدة والتشجيع الاستثنائيين اللذين توفرهما لها الولايات المتحدة وحلفاؤها . انها تستخدم الآن جميع الوسائل لحماية جنوب افريقيا ضد أي نوع من العقوبات تفرضها عليها الأمم المتحدة ، فضلاً عن حمايتها من موجة الادانة التي عذرت عن كل دول العالم .

ان هذه القوى تعمل كل ما بوسعها لتوفير المساعدة لجنوب افريقيا على الأصدقاء السياسية والعسكرية والمالية . وقد ساحت الفرصة للمجتمع الدولي في مستهل دورة الجمعية العامة هذه للاعراب عن ادانته القاطعة لصندوق النقد الدولي على قيامه بمنح مبلغ قدره ١١ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة لجنوب افريقيا ، وما لاشك فيه أن هذا القرض سوف يساعد جنوب افريقيا على مواصلة سياستها القمعية والعدوانية ضد شعب ناميبيا والبلدان الافريقية الأخرى في المنطقة .

ان سياسة التواطؤ السائدة بين القوى الامبريالية والاستعمارية والعنصرية والاحتكارات الاقتصادية والمجمعات الصناعية العسكرية هي التي تعيق الشعب النامي عن ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

ولجأت القوى الامبريالية وسلطات جنوب افريقيا ، تعويضا عن اداة الرأى العام العالمي الشديدة والمتزايدة لها الذى طلب منها تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن انها الاستعمار في ناميبيا فورا ، الى وضع شرط مسبق غريب وهو ربط انسحاب القوات الكومية من انغولا بسياستها الاستعمارية في ناميبيا .

لقد اذان بشدة رؤساء دول وحكومات بلدان خط المواجهة في اجتماعهم الذى انعقد في لوساكا في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، هذه المحاولة الرامية الى ربط مقاضات استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكومية من انغولا ، وصرحوا بأن ذلك يتنافى مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فضلا عن انه تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لانغولا . وقد رفض رؤساء الدول والحكومات أى محاولة لجعل جمهورية انغولا الشعبية مسؤولة عن اعاققة الانتها السريـع للمقاضات المتعلقة باستقلال ناميبيا .

لقد ضحى الشعب الفيتنامي بالكثير من أجل تحرره الوطني ، واننا نؤيد بحماسة كفاح الشعب الناميبي الذى نعتبره كفاحنا أيضا . وفي شهر آب / اغسطس من العام الماضي تمكّن وفد لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كان يقوم بزيارة لفيت نام ، من أن يلتمس عن كئيب تضامن الشعب الفيتنامي مع الشعب الناميبي .

وفي ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، خلال اسبوع التضامن مع شعب ناميبيا ، الذى نظمته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وجه رئيسنا ، فام فان دونغ ، رئيس مجلس الوزراء ، رسالة الى السيد بول جون فيرمينولوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا جاء فيها :

" ان جمهورية فييت نام الاشتراكية حكومة وشعبا تؤيد بحزم الكفاح العادل لشعب ناميبيا بكل أشكاله من أجل تحقيق استقلاله وحرية وحقوقه الوطنية الأساسية ، وهي على اقتناع راسخ بأن الشعب الناميبي ان تقودها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

مسئله الشرعي الوحيد ، ومتقاليد في الوحدة والتصميم على مواصلة الكفاح حتى تحقيق النصر النهائي وان يستمد قوته من الدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي ، سيحقق في النهاية هدفه الأمل ، أي استقلال وسيادة ناميبيا وسلامة أراضيها \* .

ان الجمعية العامة اليوم تواجه مرة أخرى حالة خطيرة في ناميبيا ناشئة عن هذا الاحتلال العنيد لأراضي ناميبيا من قبل سلطات بريتوريا بتأييد الولايات المتحدة . وتطأ هذه السلطات عن طريق سياسة الفصل العنصري اللانسانية والسيطرة الاستعمارية ، على جميع الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الناميبى وتشن حربا عدوانية تهدد استقلال الدول في المنطقة ، وبالتالي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في الجنوب الافريقي .

ويود وفد بلادى أن يقترح على الدورة الحالية للجمعية العامة اتخاذ تدابير أكثر فعالية تهدف الى مساعدة مجلس الأمن في ترجمة العقوبات الشاملة الالزامية ضد جنوب افريقيا الى حقيقة عملية تشيا مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان هذا سيكون أفضل دليل نقدمه على تضامننا الفعال لدعم قضية التحرر الوطني للشعب الناميبى ونحن نشرف على نهاية عام ١٩٨٢ ، وهو العام الذي أعطته الجمعية العامة " السنة الدولية للتعبيئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا " .

وبغض النظر عن المناورات التي تقوم بها سلطات بريتوريا وحلفاؤها عبر الأطلسي فانهم لا يساورنا شك بأن الكفة الراجحة ستكون للشعب الناميبى البطل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

السيد شادرتون ( فنزويلا ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : في ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ أيدت فنزويلا ، التي كانت في ذلك الوقت عضوا بمجلس الأمن ، اعتماد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي أقر به المجلس خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا المقدمة جانب " الدول الغربية الخمس " التي كانت جميعها في ذلك الوقت أعضاء بهذا الجهاز الهام . وقد جاء اعتماد الخطة بعد سنوات طويلة من الجهد من جانب الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ، وفي وقت من التفاوض الذي يشوبه الحذر ، الذي سمح للبعض أن يظن بأنه كان هناك تغيير في موقف جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فبعد اعتماد القرار المذكور آنفا بأسابيع قليلة ، تزعزع ايمان أعضاء المنظمة مرة أخرى نتيجة لأعمال جنوب افريقيا ، عندما قام ذلك النظام من جانب واحد - منتهكا مقررات الأمم المتحدة - باجراء ما أطلق عليه زورا " انتخابات داخلية " في ناميبيا ، في وقت كان يبدو فيه قابلا للتفاوض على اجراء انتخابات خاصة لتحقيق استقلال الاقليم تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . وقد كان هذا العمل ضربة قاسية موجهة الى فاعلية المنظمة ، وبالطبع ، الى سلطتها ، وذلك لأن القرارين الهامين لمجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ثم خرقهما بصورة صارخة . وفي الآونة الاخيرة ، في صدور الاشارة الى التسوية المحتملة للمشكلة التي خلقتها جنوب افريقيا والى احتلالها غير الشرعي والمتعمت لجنوب افريقيا ، قال الامين العام في تقريره الى هذه الدورة ما يلي :

" فيما يتعلق بحالة ناميبيا نرى الآن بعض الدلائل التي تشير الى امكانية ايجاد حل بعد كثير من الانتكاسات . فلنأمل أن يكون ذلك استثناء من القاعدة العامة جديرا بالترحيب . غير أن الدرس المستفاد من ذلك واضح - ان ينبغي أن نعمل شيئا ، وعلى نحو عاجل ، لتعزيز مؤسساتنا الدولية وللأخذ بنهج جديدة خلاقة لمنع المنازعات وحلها " . ( ٨/37/1 ص ٤ ) . لقد خابت هذه الآمال مرة أخرى نتيجة لامعان جنوب افريقيا في اتمام عناصر لا صلة لها بالموضوع لكي تحول الانتباه عن المسألة الجوهرية ، وتتهرب من تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وتديم - بالتالي - وجودها غير الشرعي في الاقليم .

اليوم ، في الوقت الذي يجرى فيه بحث البند مرة أخرى من جانب الجمعية العامة ، لاتزال توجد علامة استفهام مستمرة بشأن مستقبل ناميبيا . ومرة أخرى ، ينبغي على الدول الممثلة في هذه

الجمعية أن تستعرض موقفها في ضوء التحدي المستمر من جانب حكومة جنوب افريقيا العنصرية للمجتمع الدولي . وسوف يعني الموقف الذي نتخذه اما انه يمكن لناميبيا أن تمارس حقها المشروع في تقرير المصير دون تأخير ، واما اننا نسمح للقوة والظلم أن يسودا ، ونتيجة لذلك نسمح بأن يستمر القهر السياسي ، واستنزاف الموارد الطبيعية لناميبيا ، والاستغلال اللاانساني للعمال الناميبيين . وعلينا أن نعترف بأن هذا الاحتمال الثاني ، لا يمكن أن يتحقق الا اذا أصبحنا شركاء في السكوت وهذا ما نحن واثقون من أنه لن يحدث . وبمعنى آخر فان تحالف المرء مع الاستعمار ليس هو الشكل الوحيد الذي يمكن أن يكون به مواليا للاستعمار . فالا حجام عن مناهضة الاستعمار هو أسلوب آخر من أساليب مساعدة الاستعمار ، ومن يسلك هذا السبيل يصبح هو نفسه استعماريا .

لقد مرت ستة عشر عاما منذ وضعت الجمعية العامة اقليم ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، ولا يزال الشعب الناميبى ينتظر أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ عمل أكثر حسما يمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي . ولهذا ، تشارك فنزويلا الشعب الناميبى في آماله في الحصول على الاستقلال ، والسلام ، والعدالة الاجتماعية ، والسيادة بشكل كامل ودون تحفظ ، أو أية شروط .

لقد انضمت فنزويلا الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عام ١٩٧٨ بهدف العمل بشكل أكثر فعالية لمساعدة الشعب الناميبى والمساهمة في تعزيز المجلس في جهوده باعتباره جهة الادارة الشرعية الوحيدة للاقليم حتى يحصل على استقلاله . وما القرار الذى اتخذته فنزويلا لتصبح عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الا مرحلة في تاريخها الطويل كبلد يناهض بشدة الاستعمار الذى تعتبر ممارساته المؤيدة من جانب قوى عسكرية واقتصادية هي السبب في الكثير من الصراعات التى لا تزال قائمة دون حل . ان عمل فنزويلا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يكمله عدد من التدابير التى تضعها بلادى موضع التنفيذ ، وذلك عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتنفيذا للمبادئ التى تحكم سياستها الخارجية بغض النظر عن تلك القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن . فمن بين أمور أخرى ، لا تقيم فنزويلا أى نوع من العلاقات أو التبادلات مع جنوب افريقيا سواء كانت ذات طبيعة سياسية ، أو دبلوماسية ، أو تجارية ، أو رياضية ، أو أكاديمية ، أو عسكرية . وفي هذا الشأن ، نود أن نذكر بأن فنزويلا شاركت في تقديم مشروع قرار اعتمده الجمعية العامة في الاسبوع الماضى بشأن حظر توريد

النفط الى جنوب افريقيا كمساهمة أخرى في ذلك النوع من الاعمال الرامية الى توطيد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والجمعية العامة ، والجزاءات التي فرضها أيضا المؤتمر الدولي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا المعقود في باريس في أيار/مايو ١٩٨١ والذي أيدت قراراته الجمعية العامة .

ومع ذلك ، فاننا مقتنعون بأنه سيكون من الأكثر صعوبة التحرك تجاه حل للمشكلة ما لم يتخذ اجراء عملي لتنفيذ خطة " الدول الغربية الخمس " بشأن استقلال ناميبيا بشكل فعال وكامل ، ليس فقط دون مزيد من التأخير ، ولكن أيضا دون مزيد من التقهقر . ان هذه الخطة أكبر من مجرد خطة ، انها التزام قطعه على نفسها الدول الخمس .

تعتبر فنزويلا الخطة المشار اليها أنفا جهدا جديا وقيما من جانب الأمم المتحدة يستحق الدفاع عنه وتطبيقه دون تأخير ، نظرا لانه كان نتيجة محادثات ومفاوضات مكثفة . وان تقديم عناصر إضافية الى الاتفاقات الاولى لا يساهم في تحقيق التطور المواتي لعملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا . من الواضح ان اطالة الوضع الراهن سوف تؤدي الى مزيد من التوتر وسفك الدماء في جنوب افريقيا مع ما يصاحب ذلك من تهديد للسلم والاستقرار في سائر انحاء العالم . لذلك ، فلنتجنب اقرار جريمة الاطالة العقيمة هذه . ولنكرس تأييدنا في هذه الجمعية لشعب ناميبيا ولتمثله الشرعي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) في كفاحهما من أجل الاستقلال ومناهضة الطغيان . ان العدوان المسلح الذي ارتكبه العنصريون في جنوب افريقيا مؤخرا ضد مملكة ليسوتو يشكل برهانا آخر على طبيعة المحاور الذي نتعامل معه . وينبغي الا نقدم له هدية مزيدا من الوقت وذلك بقبول ذرائع التأخير السخيفة مثل تلك التي ذكرتها اليوم .



وفي الختام نود أن نوجه كلمات المحبة والامتنان الى السفير بول لوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، على الحماس والتفاني اللذين أبداهما في الاضطلاع بالمهام التسي اناطتها بشخصه الكفاء الجمعية العامة . ان قدرته المهنية وحزمه الذي يدعمه الحذر الفعال والرؤية السياسية الواسعة النطاق تجعلنا نفخر بتمثيله للعالم الثالث . ولهذا لدينا آمال نسي ان يحقق استقلال ناميبيا وفي ان تمثل في هذه الجمعية بين الدول ذات السيادة .

السيدة غروندا هل (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش الجمعية

العامة مرة أخرى قضية ناميبيا . ومرة أخرى نجد ان المداولات تدور في موقف يتسم بالجمود . ان مطامح شعب ناميبيا في الاستقلال وتقرير المصير لم تتحقق بعد . ورغم أن الانطلاقة الأخيرة نحو الحل لم تتحقق بعد ، فلا يجب أن يفيب عن بالنا انه قد أمكن التوصل الى حلول في الصيف الماضي لعدد من المسائل . لقد تم حل قضية عدم تحيز الأمم المتحدة والأمور المتعلقة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وقوة حفظ السلم في ناميبيا . وقد أمكن تحقيق التقدم الملحوظ أيضا بشأن النظام الانتخابي لجمعية تأسيسية في ناميبيا في المستقبل . وان الاستعداد الواضح للتوصل الى حلول مقبولة بشكل متبادل للمسائل المتعلقة على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد ولد لدينا انطبعا بأن استقلال ناميبيا أصبح وشيك التحقيق . ومع ذلك فان انطبعا كان خاطئا . فعندما ازليست العقبات السابقة ، ظهرت عقبات جديدة تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق استقلال ناميبيا . ان الوجود العسكري الكوبي في أنغولا قد أصبح محورا للنقاش وأدى الى توقف عملية التفاوض . ان حكومة النرويج قد دعمت بشكل كامل خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، القائمة على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذه الخطة تهيئ الاطار المطلوب لتنفيذ استقلال ناميبيا . ورغم اننا ندرك أن هناك مسائل أخرى - مثل مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا - قد تشير بعض الأسئلة الهامة للبلدان في منطقة الجنوب الافريقي ، ترى حكومة النرويج أنه لا ينبغي السماح لمثل هذه المسائل باعاقة تنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن فعلا . ومهما كانت أهمية هذه المسألة بالنسبة لجنوب افريقيا ، فهي تظل قضية لا صلة لها باستقلال

ناميبيا . ان حكومتي لذلك سوف تنتهز هذه الفرصة لكي تناشد جميع الأطراف المشتركة في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا أن تتأكد ان القرار الجماعي لمجلس الأمن قد نفذ في أسرع وقت ممكن وعن جداره ودون التأثير بأية عواطف شخصية .

ان وفد بلادي قد لاحظ بعين الاعتبار ما أعلنته حكومة أنغولا من أن قوات كوبا سوف يتم سحبها بمجرد انتهاء التهديد الحالي لأنغولا وذلك عندما تنسحب جنوب افريقيا من ناميبيا ونرحب بهذا البيان . ان النرويج ترى أنه ينبغي العمل على حل البلدان الافريقية نفسها للنزاعات في القارة الافريقية ، وذلك دون أي تدخل خارجي .

ان انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، في رأينا ، سوف يكون عاملا هاما وذلك في تعزيز الأمن في المنطقة . وذلك مما ييسر عملية الدعم اللازمة بعد حروب التحرير في أنغولا وناميبيا .

ان حكومة النرويج لا ترى بدىلا واقعيا من استمرار المفاوضات وذلك لتحقيق استقلال ناميبيا . ونرحب بكل المداولات التي من شأنها ان تقترب بنا من ذلك الهدف ، سواء كان ذلك عن طريق فريق الاتصال الغربي أو عن طريق الأطراف المعنية مباشرة . وانا أمكن لفكرة الانسحاب المتوازي للقوات الكوبية من أنغولا ولقوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، أو توسيع نطاق المناطق المنزوعة السلاح - كما اقترح ذلك الرئيس السابق لمنظمة حلف الأطلسي - ان تؤدي لتخطي هذه العقبة ، فان النرويج سوف ترحب بهذه الحلول .

ان حكومة النرويج تعتقد انه قد أصبح من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى ان نتوصل الى حل لمشكلة ناميبيا . وان الموقف في الجنوب الافريقي يزداد خطورة . ولم يقل حسد محاولات جنوب افريقيا لزعزعة استقرار الموقف الداخلي في العديد من البلدان المجاورة . والهجمات المتعددة على أنغولا والغارة الأخيرة التي شنت على ليسوتوانا تعد أمثلة قاتمة على هذه السياسة . ان هذه الأعمال ، سواء تحدثت كهجمات مسلحة منتظمة أو بأشكال أكثر التواء ، غير مقبولة تماما . وفي ظل الظروف الحالية ، فان المرارة والاحباط اللذين يشعرون بهما الشعب الأسود في الاقليم يمكن ان يزدادا ويتفاقما ويجعلا الحلول السلمية صعبة التحقيق ، رغم اننا نحتاج اليها بشكل كبير .

ان حكومة النرويج ليست لديها سوى امكانيات محدودة للتأثير على أطراف النزاع . ونحن مع ذلك على استعداد لأن نساعد بشكل سلمي في تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا والنهوض بالسلم والتقدم في تلك المنطقة المعذبة في الجنوب افريقي . ان هذا الالتزام قد اتخذ شكلا محددًا ولموسا عن طريق تقديم الدعم والتعاون لبلدان المواجهة بغية تعزيز هذه الأمم وتقليل اعتمادها الاقتصادي والتقني على جنوب افريقيا . وندرك تماما تلك الحاجة الهائلة للمساعدة الانسانية للعديد من اللاجئين في المنطقة . ان حكومة النرويج تشترك في عدد من مشروعات الأمم المتحدة وتقوم ببرامج ثنائية مختلفة تستهدف الوفاء بحاججة هؤلاء اللاجئين . وان التزامنا بهذه الأنشطة سوف يظل قويا كما كان دائما .

السيد اوغنيما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان ما يذهل المرء أو ما يصدمه في المناقشة التي تكرسها الجمعية العامة هذا العام مرة أخرى لمسألة ناميبيا هو دون شك الاحساس بالعجز ، والانطباع بأن الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي لتمكين الشعب الناميبى من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال تبدو مرة أخرى مقضي عليها بالفشل بسبب الرفض المتعنت من جانب حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، التي تحظى بمساعدة بعض الدول الكبرى الغربية ، للتقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان كلا منا هنا قد صدمه نفس المنطق المقلق ، منطق التضامن الذي حظي به نظام بريتوريا العنصرى من جانب بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الاسرى لالتزاماتهم الاقتصادية في جنوب افريقيا ، حيث يقوم دعاة العنصرية باستغلال التجارة الدولية كأداة للابتزاز .

انهم يلجأون الى الابتزاز مستخدمين ما يسمى بالتهديد الشيوعي ، ابتزازا يستخدم القيم المسيحية ، التي باسمها تم سحق ملايين الأفارقة واحتقروا وحُرموا من حقوق الانسان الأساسية للغاية ، ويستخدمون ابتزازا يتحدى المثل العليا التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة . لكن كل هذه المهازل لم تعد تخدع الرأي العام العالمي ، الذي نبهته شبكة الجرائم التي لا تنتهي ، والتي ارتكبها جهاز القمع الارهابي العسكري لبريتوريا ، الذي ينشر الرعب في ناميبيا وفي البلدان الافريقية المجاورة ، ويحاول عبثا ان يوقف مسيرة التاريخ .

لقد انقضت ستة عشر عاما منذ اعتمدت الأمم المتحدة الاعلان التاريخي الذي انهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، التي كانت تحاول بريتوريا ادماجها بحكم الأمر الواقع كمقاطعة خامسة لجمهورية جنوب افريقيا . ان انهيار ديكتاتورية سالزار ، واضمحلال الاستعمار البرتغالي في افريقيا هما اللذان مكنا شعوب أنغولا وموزامبيق وغينيا-بيساو والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي الباسلة من الانتصار في كفاحها من أجل التحرر الوطني والاستقلال ، بعد بذل تضحيات جسام تمثلت في مصرع الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأفارقة ، مما حمل حكومة بريتوريا على أن تعيد النظر في استراتيجيتها في ناميبيا ، لكن لا يزال هدفها الأساسي هو نفس الهدف الذي كان موجودا في الماضي : الا وهو : احباط جميع جهود مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، واستخدام جميع أساليب الخداع الممكنة لمنع الشعب النامبي من الانتقال الى الاستقلال الحقيقي ، ومنح شكل من أشكال الحكم الذاتي الاداري البدائي المثير للسخرية لهذا الاقليم الافريقي المستعمر ، بغية ارضاء شركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وفي الوقت ذاته ، تضليل الرأي العام الدولي ، الذي كان يعد في الغرب بعناية لاجراء ترتيبات كبيرة لصالح سلطات جنوب افريقيا ، التي اتضحت سوء نيتها بصورة لا يمكن دحضها في جهودها المكثفة لمنع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من الاضطلاع بولايته على نحو ملائم . ويود وفد بلادي هنا أن يشيد بالعمل الهام والشجاع الذي قام به المجلس ورئيسه السفير لوساكا ممثل زامبيا ، الذي أثارت كفاءته وتفانيه اعجاب جميع الوفود الموجودة هنا .

لقد اتهمنا مرارا . في هذه القاعة ذاتها - أولئك الذين يريدون الآن الابقاء على الوضع القائم في الاقليم المستعمرة ، بعدم الواقعية . لكننا نرفض الواقعية المضللة وسير

المجدية التي لا يمكنها الا أن تؤدي الى تنازلات خطيرة بشأن مصير الشعوب المستعمرة . لكن في حالة ناميبيا ، ورغمنا عن اننا على قناعة راسخة ، بما يتسم به نظام بريتوريا من تشويش ، وما ينطوي عليه من تناقضات تتكرر باستمرار ، تركنا الساحة خالية للدول الغربية الخمس حتى لا تصادف ما يعرقل قيامها بالمفاوضات بشأن التسوية الدستورية لمشكلة ناميبيا . لقد خضعت عملية التفاوض الطويلة والمعقدة دوما لتحويلات غير متوقعة من جانب عنصري جنوب افريقيا ، مما أقلق حتى أقرب حلفائهم وأماط اللثام عن طابع الاحترام الظاهري لحكومة بوتسوانا ، ويتعين على المرء أن يذكر بأن جنوب افريقيا هي التي ناشدت الامم المتحدة في ٢ ايار/مايو ١٩٧٨ بما يلي :

" أن تضمن تحقيق الاستقلال السلمي لناميبيا ، وفقا لشروط خطة التسوية التي وضعتها الدول الغربية الخمس " .

وهذه الخطة التي قدمها الى الامم المتحدة أمينها العام السابق السيد كورت فالد هايم في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، حددت مراحل العملية التي تؤدي الى استقلال ناميبيا . وبعد أربع سنوات ، لانزال نتاج المفاوضات والنزوات المكيفيلية ، لأولئك الذين يؤمنون بالفصل العنصري ، ويقومون العقبة تلوا الأخرى ويخلقون الأساليب التسوية بغية افراغ ناميبيا من مواردها الطبيعية الهامة . لقد أدان وفدنا بصفة مستمرة التواطؤ بين جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية التي تنهب ناميبيا بصورة وحشية ، وتزيد بذلك من عدد العقبان التي تواجه شعب ناميبيا في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتقديم الغوث لادارة جنوب افريقيا وجيشها في احتلالهما غير المشروع لذلك الاقليم المستعمر . لقد أصبح من المألوف الآن ، ومنذ فترة مضت ، أن تربط بعض العواصم الغربية تسوية المسألة الناميبية بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد قال رئيس وفد الكونغوالرفيق الوزير بيير نزي من هذا المنبر ذاته ، ان بلادنا تعتبر هذه المراوغة القانونية ليس لها أساس مطلقا . لقد دعيت هذه القوات في سياق الأمم المتحدة البيولتيرية الى الجمهورية الفتية لانغولا الشعبية في مهمتها المقدسة المتمثلة في ضمان أمن شعب أنغولا والدفاع عن مكاسب الثورة ضد عدوان جنوب افريقيا الغاشم ، وستغادر هذه القوات الكوبية أراضي أنغولا عندما تقرر ذلك حكومة أنغولا ذات السيادة بحرية ودون املاء من بلدان أخرى لا صلة لها بالاتفاق بين هاتين

الدولتين الصديقتين . ان الاصرار على مواصلة هذا النهج غير المشروع كلية ، انما يشكل عملا من أعمال التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة ، وانتهاكا للأحكام ذات الصلة في الميثاق .

ان عقدة الشعور بالاضطهاد التي استحوذت على جنوب افريقيا ، انما تحملها على ارتكاب العدوان بصفاقه لا مثيل لها ضد دول خط المواجهة . وما من دولة منها بمنأى عن هذا العنف الأعمى الذي ترتكبه قوات جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي . ان حكومة بريتوريا ثقة منها في الدعم الذي يقدمه لها حلفاؤها الغربيون ، وتحديا للرأى العام الدولي تنتهك جنوب افريقيا باستمرار السيادة الوطنية لأنغولا ، وموزامبيق ، وبوتسوانا ، وزامبيا ، وليسوتو وتقتل وتدمر كل ما تواجهه ، وتحتل - بمنأى من العقاب - جزءا من أراضي تلك الدول المستقلة . بحيث لا تترك للأمم المتحدة من خيار سوى أن تعترف بعجزها بخجل . وبحيث لا تترك لشعب ناميبيا من خيار سوى الكفاح من أجل التحرر الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية . (سوابو) ، ممثله الشرعي والوحيد .

لقد تمكنت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من تعبئة طاقات الشعب الناميبي للحرية والاستقلال ، لذا يستحق كفاحها من أجل الاستقلال والوحدة والسلامة الاقليمية ، ضد عدو من أفظح الأعداء دعمنا وتأييدنا التامين . ان محاولات جنوب افريقيا لاقامة أنظمة وطنية وهمية عميلة لبريتوريا ومخططاته في خليج والفلزن تنجح أبدا لأننا نتحلى باليقظة . ونحن ، من جانبنا ، ندين جميع هذه المناورات التي تشكل جزءا من الاستراتيجية التقليدية للاستعمار بنوعيه القديم والجديد . وفي رأى جمهورية الكونغو الشعبية ، انه ليس هناك شك في ان الشعب الناميبي سيتمكن بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وبتأييد تلك الامم المحبة للسلم التي تحترم مثل منظمنا ، من أن يحظى بالاحترام والاعجاب . وليس اليوم ببعيد عند ما ينضم ذلك الشعب الافريقي بدوره الى صفوف منظمة الوحدة الافريقية ، التي تحاول قوى الشر تفرقتها .

اننا نود أن نقول لأصدقاء بريتوريا الذين تسول لهم أنفسهم أن يقحموا في تسوية المشكلة الناميبية ترسانة الحرب الباردة بين الشرق والغرب والتي عفا عليها الزمن . فما من شيء مجاف للحقيقة أكثر من أن نرى في كفاح شعب ناميبيا المشروع نفوذ دولة أجنبية .

ان هذه العاصفة العظيمة التي مكنت العديد من البلدان الافريقية من أن تحرر نفسها من اصفاة عبودية الاستعمار المذلة سوف تقتلغ آخر معاقل الاستعمار والعنصرية في افريقيا . وفي عالم اليوم ، الذي يتسم بالتغير السريع ، قد آن الأوان لجنوب افريقيا ، - اذا أرادت ان يكون لها تأثير في المستقبل - أن تنظر الى المستقبل بوضوح وان تتجنب اضافة الهلوسة الى المحنة التي تحيق بالعالم اليوم .

السيد سليم (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما نبدأ في مناقشتنا لمسألة ناميبيا أولا وقبل كل شيء أن أعبر نيابة عن وفد بلادي عن شكرنا لرئيس وأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على التقرير الذي قدموه الى الجمعية وأن أعبر لهم عن تقديرنا لجهودهم الرامية الى تعبئة المجتمع الدولي لصالح قضية ناميبيا ، والى اعداد الشعب الناميبى ليقرر مصيره بنفسه .

يؤيد وفد تونس تماما التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة ، ويعتبر أنه نظرا لواقعيتها فانها تكون أساسا موضوعيا وبرنامجا متوازنا لحصول ناميبيا على الاستقلال . يسرني كذلك في هذه المناسبة أن أقدم الشناء للأمين العام للأمم المتحدة ولمفوض ناميبيا لجهودهما الدؤوبة لحصول ناميبيا بأقصى سرعة على سيادتها الوطنية . لقد مرت عدة أعوام منذ أن أعلنت منظمنا أن احتلال جمهورية جنوب افريقيا لناميبيا أمر غير شرعي . لقد مرت أربعة أعوام منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يكون الأساس للتسوية السلمية لاستقلال ناميبيا .

ومع ذلك فان المشكلة لا تزال حتى اليوم كما هي . ان لم يتم احراز أى تقدم ملحوظ حتى يضمن للشعب الناميبى ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . هناك العديد من العقبات التي تعترض الطريق الى الاستقلال والحالة في المنطقة بأكلها تزداد سوءا باستمرار . يحاول نظام بريتوريا أن يحتفظ بسيطرته على ناميبيا ، ويتابع سياسته في التهديد والاعتداء ضد البلدان المجاورة المستقلة . انه يحكم قبضته على ناميبيا ويعزز سياسته في السيطرة عليها والاحتلال لها . ويتيح للشركات عبر الوطنية استقلال هذا الاقليم ونهب ثرواته ويزيد من اعداد المرتزقة ويقوم بتدريب القوات المسلحة من القبائل المختلفة ويقوم بتوسيع نظام البانتوستانات ويتوسع في اقامة الادارات العميلة ويكتف في نفس الوقت من قهره للشعوب ، ويقوم بالاعتداء على المناضلين ومحاربي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مظهرا بذلك تصميمه على تصفية الممثل الوحيد المعترف به لشعب ناميبيا . ويقوم في نفس الوقت بممارسة سياسة منظمة للقيام باعتداءات مسلحة ضد الدول المجاورة المستقلة ذات السيادة .



ومينا كانت جمعيتنا على وشك البدء في هذه المناقشة حول مسألة ناميبيا أطلقت جنوب افريقيا مرة أخرى قواتها ضد مطكة ليسوتو ، مما أدى الى مقتل الابرياء من الرجال والنساء والأطفال ، ويمثل هذا اعتداء ضد بلد صغير سالم لم يقم بأى شيء سوى أنه قدم ضيافته للاجئين الذين هربوا من ممارسات بريتوريا غير الانسانية . وفي نفس الوقت فان موزامبيق ، وهي بلد آخر مستقل عضو في الأمم المتحدة ، كان ضحية لنفس هذه الاعتداءات والغزوات المسلحة . ما هي اذن الأهداف ان بينما تقوم سلطات بريتوريا بممارساتها ، بدأت حملة صحفية تهدف الى اعطائنا انطباعا بأن هناك تخفيفا في موقف جنوب افريقيا ؟ .

ان هذا النظام الذى يقيم العنصرية كسياسة دولة تقوم على الارهاب ، والذى عودنا على المناورات لا يمكن الثقة به وهو بعيد عن أى ثقة .

ومع ذلك ، فان هذا النظام لا يزال يجد بعض العون من جهات معينة . وهو لا يزال يجد لسياسته حماه أقوى ان لم يكونوا شركاء ظاهرين . وهناك أيضا مدافعون نشطون كما رأينا مؤخرا من صندوق النقد الدولي الذى استخدم دون تردد كمصدر لتمويل وتعزيز الفصل العنصرى والاستعمار .

ان من الصحيح ان جنوب افريقيا تعتبر المدافع عن مكاسب العالم الحر في المنطقة ، وكذلك المحافظ على قيم المجتمع الغربي . ولكن اناطة هذه المهمة بمثل هذا النظام مردها الجهل لقيم هذا المجتمع الغربي أو حتى الخطأ المأساوى في فهمها لانه اذا كانت هناك معركة من أجل الدفاع عن المثل العليا للحرية والعدالة والحق في الكرامة والاستقلال ، فان شعبي جنوب افريقيا وناميبيا يخوضانها بالايمان والعزم اللذين نعهدهما فيهما .

لقد قامت الجمعية العامة عدة مرات بادانة هذا الاحتلال المستمر لناميبيا والتنديد به . وقد طالبت في مناسبات عدة بأن تقوم ادارة جنوب افريقيا وقواتها المسلحة بالانسحاب المباشر دون أى قيد أو شرط وأن يسمح لشعب ناميبيا دون تأخير بممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . ان ارادة الدول الأعضاء في البحث عن حل سياسى لمسألة ناميبيا تم الافصاح عنه بالاجماع . فسي التأييد الكامل الذى أعطى لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذى بينما وافق على خطة

لتحقيق الاستقلال لناميبيا ، أوصى بتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية تحت رقابة وإشراف الأمم المتحدة .

ما زالت جمهورية جنوب أفريقيا تواصل تحديها لهذه الجهود . وخلال السنوات الأربع من المفاوضات الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، لم تتوقف جنوب أفريقيا عن وضع العقبات والعراقيل على طريق حصول ناميبيا على الاستقلال ، وعلى طريق التنفيذ السليم لأحكام القرار . إنها تسعى إلى إدخال شروط جديدة في كل مرحلة من مراحل المفاوضات . لقد وعدنا بأن تختتم هذه المفاوضات ، في نهاية هذا العام أو بداية ١٩٨٣ . ولقد التزم أعضاء فريق الاتصال بهذا عندما طلبوا من أفريقيا ومن المجتمع الدولي بأن يمنحهم وقتاً إضافياً وأن يتحلوا بمزيد من الصبر .

والنسبة لفريق الاتصال الذي يقوم في الحقيقة باتصال صعب دونما شك ، والذي قدمنا له كل تشجيع ، فإننا نشير مع ذلك إلى أن المفاوضات مع سلطات جنوب أفريقيا لا يمكن أن تمتد إلى ما لا نهاية . وإن اللجوء إلى وسائل أخرى تتسم بحزم أكبر ووضفط حقيقي سيثبت دون شك أنه ضرورة ملحة .

واليوم يبدو واضحا أن جنوب افريقيا لا تستخدم هذه المفاوضات الا لكسب الوقت وإحكام سيطرتها على ناميبيا واستنفاد مقاومة المجتمع الدولي ، حتى يمكنها أن تفرض على ناميبيا حلا وفق اختيارها . وعلى مجموعة الاتصال أن تصل الى الاستنتاجات الواضحة وأن تجهز نفسها بوسائل تكفل لها الوفاء بوعودها .

ان وفد بلادي يعتبر أن خطة الأمم المتحدة لا تزال تكوّن أساسا للتسوية الشاملة لمسألة ناميبيا . وان المسؤولية بشأن اقليم ناميبيا ولحين حصوله على الاستقلال والسيادة متروكة بشكل قطعي للأمم المتحدة . ان كل محاولة لحل هذه المشكلة خارج اطار منظمة الأمم المتحدة سوف تتعارض مع مصالح شعب ناميبيا وحقه في تقرير المصير والاستقلال .

ووفد بلادي يؤكد مرة أخرى موقفه المؤيد للانتهاء الفوري للاحتلال غير المشروع وانسحاب ادارة جنوب افريقيا من ناميبيا بما في ذلك خليج والفيش والجزر البعيدة عن الشاطئ ونقل السلطة الى الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، سوابو .

ان المحاولات المتكررة لجنوب افريقيا لعرقلة جهود الأمم المتحدة الرامية الى استقلال ناميبيا ، لا تؤكد النية السيئة فحسب لنظام جنوب افريقيا ، ولكنها تفضح أيضا النوايا الحقيقية لهذا النظام في الجنوب الافريقي والدور الفعال الذي أعده شركاؤه وحلفاؤه .

يجب علينا أن نقبل ، ما تأكد اليوم من أن مجرد ادانة جنوب افريقيا ومجرد عبارات التأييد للنضال المشروع لشعب ناميبيا تحت زعامة سوابو ، لم يؤدي الى التغييرات المطلوبة . ان التزامات مجموعة الاتصال التي لم يتم الوفاء بها حتى الآن والمطالب الجديدة المشارة ، التي لا تتصل مباشرة بحالة الشعب الناميبى الذي يعاني تحت سيطرة الاستعمار ، تزيد من شكوكنا .

ان البديل لعدم التأكد من امكانية الوصول الى حل سياسي يكمن في تكثيف النضال على كل المستويات بما في ذلك النضال المسلح . ولا يستطيع أحد أن يلوم القوميين والمناضلين ممن سوابو على ذلك في الوقت الذي لا تستطيع مجموعة الأمم أن تقدم لهم سوى تعاطفها وتأييدها .

ان جنوب افريقيا لا يمكن أن تستمر في فرض سيطرتها على شعب يصرّ على الحصول على حرته وكرامته . ان سياسة جنوب افريقيا القهرية واستغلالها يمكن أن يوجلا حصول شعب ناميبيا على استقلاله ، ولكن نضال هذا الشعب لتحرير بلاده سوف ينهي السيطرة الأجنبية ويعيد الى

ناميبيا مرة أخرى حقوقها غير القابلة للتصرف . ان الثمن سوف يكون غالبا ، ولكنه سوف يكون أعلى بالنسبة الى جنوب افريقيا والى المصالح التي تدعي انها تريد الدفاع عنها .  
ان الوضع في الجنوب الافريقي هو مصدر قلق وانزعاج لمنظمتنا طالما انه يحمل في طياته بذور نزاع متفجر ومواجهة عامة . ولذلك ، فانه من واجب ومسؤولية المجتمع الدولي أن يعمل باصرار على تهدئة الموقف وفرض الضغوط المناسبة على جنوب افريقيا .

ان تصرف سلطات بريتوريا بتمرير بوضوح الطلبات المتجددة بصفة مستمرة لاتخاذ التدابير الفعالة والاجراء المحدد ضد جمهورية جنوب افريقيا . ان الوقت قد حان للجوء الى التدابير الالزامية وفرض الجزاءات الالزامية الشاملة ضد نظام بريتوريا العنصرى .

ان المجتمع الدولي يستطيع فقط عن طريق التنفيذ الفعال للعقوبات الموسعة أن ينجح في عزل جنوب افريقيا وارغامها على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا على أساس ديمقراطي .

السيد ابراهيم ( اثيوبيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : على مدى أكثر من عقود ثلاثة فان الأمم المتحدة قد انشغلت بمسألة ناميبيا . وفي هذه العملية فقد قيل الكثير تأييدا للاستقلال المبكر للشعب الناميبى . وكذلك فقد فعل الكثير من أجل التعجيل بعملية تصفية الاستعمار . ومن ثم فان ما بقي ليس كثيرا ولكنه حرج وربما يكون حاسما .

وهنا ، فانني أشير بوجه خاص الى التدابير الالزامية من قبل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق . ان المجتمع الدولي قد دعا مرارا وتكرارا الى فرض عقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا ، وحتى الآن فان هذا النداء قد ضاع سدى ، واحتمالات المستقبل لا تبدو مشرقة . وطالما أن الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن تشعر أن مصالحها الاقتصادية والعسكرية تُخدم أفضل نتيجة للابقاء على العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي ، وطالما كانت تشعر أنها مهتدة نتيجة للتحرر السياسي والاجتماعي للجماهير المقهورة في المنطقة ، فلن يكون من المجدى أن نتوقع أى اسهام له مغزى من جانب مجلس الأمن يكفل استقلال ناميبيا .

وطالما مُنع مجلس الأمن من ممارسة مهامه وسلطاته في حدود نطاقه ، فان الطريق الى التسوية التفاوضية السلمية للمشكلة وفقا لخطة الأمم المتحدة التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) سيظل مغلقا بلا ريب . أقول ذلك لأننا في اثيوبيا نجد انه من المستحيل

الاعتقاد بأن نظام جنوب افريقيا تتوافر لديه حسن النية أو يشمر بالحاجة الماسة للتنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة لاسيما في الوقت الحاضر لأن الافتقار الى الارادة السياسية واضح وجلي من جانب واضعي الخطة الأصليين لممارسة الضغط الذي طالما وعدوا به على بريتوريا . ولا شك انه اذا كانت هناك حاجة من جانب بريتوريا ، فهي الحاجة الى استمرار احتلال ناميبيا التي دونها سوف تُحرم من المزايا الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها الآن وذلك بدعم الفصل العنصرى وزعزعة دول العواجبة .

وبدلا من أن تعاقب لمراوقتها وتعنتها ، فان بريتوريا العنصرية في الآونة الأخيرة قد منحت ميزة " المشاركة البناءة " حيث نجد أن بعض الدول الغربية ، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة ، لا تواصل تعزيز الروابط القائمة فحسب ، بل توجد مجالات جديدة للتعاون .

وفضلا عن ذلك ، فمن طريق ادراج قضايا خارجية في مسألة تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، هناك محاولات تبذل من أجل تأجيل استقلال ناميبيا الذي لا مناص منه ، وتخليص النظام في بريتوريا من مسؤولياته عن الانهيار الوشيك الوقوع لعملية التفاوض بأسرها . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أعلن موقف وفد اثيوبيا . أولا ، فاننا نرى الرابطة بين انهاء الوجود غير الشرعي لقوات جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية الأمية الموجودة بصفة شرعية وقانونية في أنغولا ، استراتيجية واضحة لشمل عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نرى من هذه الرابطة تدخلا متفطرسا في الشؤون الداخلية لأنغولا تحديا لافريقيا . ان اثيوبيا لا ترفض هذه الخدعة الخبيثة فحسب ، بل تشجب أيضا دعواتها المعروفين . اننا على قناعة بأن بريتوريا وعددا من الدول الأعضاء في مجموعة الاتصال الغربية ليست حريصة على تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) مثل حرصها على اثارة القلقة في حكومة جمهورية أنغولا الشعبية .

لقد انقضت أكثر من خمسة أعوام منذ شرعت الدول الغربية الخمس في مبادرة دبلوماسية من أجل إيجاد تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . وخلال هذه الأعوام فان افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أبدينا روحا من الحنكة السياسية والتوفيق . لقد راعت الدول الخمس جميع الشواغل التي أعربت عنها بريتوريا وفريق الاتصال الغربي دون التضحية بمبدأ الاستقلال الحقيقي لناميبيا . وموجز القول انها بذلت قصارى جهد ها . والمطلوب من افريقيا أن تفعله الآن هو انتهاك الحق السيادي لدولة افريقية شقيقة ، انتهاكا على نحو جلي لعادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وقد ذكرت بشكل قاطع الدول الافريقية فرادى وجماعات ان افريقيا لا يمكنها أن تجبر بريتوريا والولايات المتحدة على ذلك ، ومن ثم فيما يتعلق بافريقيا ، فان مسؤولية حدوث انهيار وشيك الوقوع لعملية تنفيذ خطة الأمم المتحدة تقع بالكامل على النظام العنصرى لبريتوريا وفريق الاتصال الغربي .

ومعد أكثر من خمسة أعوام من النضال الدبلوماسي فان شعب ناميبيا ومثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " تركا بلا بديل سوى خوض النضال المسلح المشروع الذى يتزايد قوة وعنفا من أجل استعادة حريتهما واستقلالهما في ناميبيا موحدة . ان دولتي اثيميا ملتزمة التزاما تاما بهذا الهدف الجليل . ولا يخالجننا أدنى شك في أن جميع الدول والشعوب المحبة للسلم والحرية في العالم أجمع تشاركنا هذا الالتزام .

السيد لهو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مسألة ناميبيا مطروحة مرة أخرى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا تزال هذه المسألة القضية الملحة بالنسبة للوضع السائد في الجنوب الافريقي . ان النظام العنصرى مستمر ، دون أى عقوبة ، في أعماله البربرية البشعة وفي اعتداءاته ضد البلدان والشعوب التي تسعى الى ايجاد تسوية لمشكلة ناميبيا بالوسائل السلمية . ان بلداننا مازالت في مواجهة مستمرة مع نظام الفصل العنصرى الذى يرفض بتعننت أن يقبل العبد الذى يقضي بأن لكل شعب الحق في تقرير مصيره بحرية .

وبينما تكثف جنوب افريقيا من اعتداءاتها وتستمر في احتلالها لجزء من اقليم جمهورية أنغولا الشعبية فانها ، في نفس الوقت ، مستمرة في مساندها وتشجيعها للمجموعات العميلة كالاتحاد الوطني من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لأنغولا " يونيتا " .

وتقوم جنوب افريقيا بانتظام بالاعتداءات المسلحة ضد بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وليسوتو وموزامبيق . وهي تنتهك سلامة أراضي تلك البلدان ذات السيادة دون أى احترام لعادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وفي التاسع من كانون الأول / ديسمبر قامت مجموعة من الكوماندوز التابعة لجنوب افريقيا بالاعتداء على عاصمة ليسوتو وقتل ٣٧ من اللاجئين العزل . وعلما أن قوات الكوماندوز التابعة لجنوب افريقيا قد اعتدت على ١٢ موقعا حول عاصمة ليسوتو ، مستخدمة مدافع البازوكا والمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية ووسائل الاحراق لنسف المنازل ، وسرقتها وبيع السكان وتد مير بعض الجاني تد ميرا كاملا .

ويبدو واضحا أن هذه الاعتداءات الأخيرة من جانب جنوب افريقيا على عاصمة ليسوتو هي جزء من الجهود الشاملة لتفويض التطورات الاقتصادية والمنجزات التي تحققت في اطار التعاون الاقليمي . ان نظام جنوب افريقيا ، بهجومه على الأهداف الاقتصادية لمؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ، انما يهاجم استقلال بلدان المنطقة .

وفي الاسبوع الأخير كانت جمهورية موزامبيق ضحية اعتداءين مسلحين قامت بهما قوات جنوب افريقيا . وفي السادس من كانون الأول / ديسمبر قامت قوات من جنوب افريقيا بغزو اقليمنا في منطقة مابولا نغوين في مقاطعة مابوتو . وقد انتهكت القوات الغازية سلامة أراضينا بدخولها ٩ كيلومترات داخل موزامبيق وقيامها بجرح ١٦ شخصا من بينهم نساء وأطفال قبل أن تقوم بتدمير الكثير من المعدات الزراعية . وفي ذات يوم الاعتداء العنصرى في ليسوتو قام فريق خاص من الكوماندوز تابع لجنوب افريقيا بشن هجوم آخر ضد الصناعات الأساسية في موزامبيق ، تلك الصناعات الحيوية بالنسبة لبلدان مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ، مشعلا النار في الخزانات التي تمد أنابيب الدول المجاورة بالنفط .

ان جنوب افريقيا ، بوصفها المدافع الأول عن هذه الأفكار المتخلفة للحفاظ على الوضع الحالي في الجنوب الافريقي ، قامت بغزو أنغولا بفرض منع ذلك البلد من التعبير عن تضامنه مع شعب ناميبيا في نضاله من أجل تقرير المصير والاستقلال .

لقد حاولت جنوب افريقيا بغزوها لأنغولا ، منع ذلك البلد الشقيق من تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز والتي تعيد تأكيد عدالة النضال المسلح للشعب الناميبى من أجل التحرر الوطني والحرية والكرامة الانسانية .

ان هذا العمل الشائن من جانب نظام بريتوريا هو جزء من الاستراتيجية الامبريالية العالمية لاشاعة عدم الاستقرار في بلدان الجنوب الافريقي التي تسعى الى تحقيق التنمية المستقلة للمنطقة . ان عملية الغزوات التي قامت بها جنوب افريقيا تربي الى خلق منطقة فاصلة تمنع تقدم وتطور أنشطة محاربي "سوابو" .

ومن ناحية أخرى يجب علينا أن نتذكر ان الوضع الحالي قد يؤدي الى انسلاخ هذا الجزء الجنوبي من اقليم أنغولا عن بقية البلد تمهيدا لتسليمه لما يسمى باليونيتا ، وهي حركة عميلة خلقتها الفاشية الاستعمارية البرتغالية التي تواصل جنوب افريقيا الحفاظ عليها وتشجيعها .

يجب علينا أن ندرك هذا الاحتمال وألا نألو أى جهد لمنع تقسيم أنغولا من قبل أعداء افريقيا . ولا نستطيع أن نسمح بتسليم جزء من أراضي دولة عضوفي منظمنا لعصابات من القتل .

ان جنوب افريقيا ، باعتدائها على البلدان المجاورة وتشجيعها المجموعات العميلة الرامية الى اشاعة القلاقل في هذه البلدان ، تسعى الى نقل تناقضات نظام الفصل العنصرى الى خارج حدودها . انها تسعى الى تصدير صراعاتها وتناقضاتها الداخلية ، عبر حدودها ، الى بلداننا .

ولد هشتنا تمت هذه الاعتداءات ضد الدول ذات السيادة في جنوب القارة في الوقت الذى أجريت فيه المفاوضات بغية التوصل الى حل وسلم دائمين لمشكلة ناميبيا .

وكل غطرسة وعدم مسؤولية تستمر جنوب افريقيا في استخدام المناورات المعوقة حتى تعطل حصول شعب ناميبيا على استقلاله وتقرير مصيره . ان شعب ناميبيا ، مثل كل الشعوب الأخرى ، له الحق في الحرية والاستقلال . وفي ناميبيا يناضل الشعب للحصول على استقلاله وهذه حقيقة يتم طمسها بل والتآمر ضدها . لذلك قالت افريقيا مرارا ان أية محاولة لربط استقلال ناميبيا ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بانسحاب القوات الكومية من أنغولا لا تعتبر تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية فحسب بل تعتبر أيضا جريمة ضد شعب ناميبيا ، لانه عن طريق هذه الحيلة تبذل الجهود لاطالة الحرب واستمرار المذابح .



وقبل ان نفكر في اى شيء اخر ، يجب ان نطلب الانسحاب غير المشروط لقوات جنوب افريقيا الغازية من اراضي انغولا وان نضمن ألا يتكرر هذا العدوان مطلقا .  
ان القوات الوحيدة التي تغزو وتحتل دائما اراضي الدول المستقلة في منطقتنا هي قوات جنوب افريقيا . اننا نعتبر انه من الغريب ان يشكل أمن جنوب افريقيا شرطا مسبقا لاستقلال ناميبيا . لقد قلنا في مناسبات عدة ان القوات التي سوف تقلب نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لن تأتي من خارج جنوب افريقيا .

ان شعب جمهورية موزامبيق يعيد من جديد تأكيده للتأييد غير المشروط لكفاح شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مثله الشرعي الوحيد .  
ونحن من جانبنا ، نعتبر ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لا يزال الاساس السياسى والقانوني لحل عادل لهذه المشكلة .

في الصيف الماضى ، ان دول خط المواجهة ، مع نيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في جهودهما من اجل ايجاد حل للمشاكل المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) قبلت اجراء مشاورات غير رسمية مع البلدان الغربية الخمسة التي تشكل فريق الاتصال وكان من نتيجة هذه المشاورات الانتظار الى ما لا نهاية لرد لم يصل حتى الان من جنوب افريقيا . اننا نشجب مناورات جنوب افريقيا التي لا تزال تعطل تنفيذ ذلك القرار .

ونحن نؤكد مرة أخرى موقفنا بأن اسلوب النظام الانتخابي يجب ان يعرف قبل اتخاذ القرار الذى يمكن من تنفيذ قرار مجلس الامن . ونعتقد انه بالارادة السياسية الضرورية من جانب المجتمع الدولي ، يمكن حل كل المشاكل المتبقية فيما يتعلق بانتقال ناميبيا الى الاستقلال في وقت مبكر ، طالما ان هناك ضغطا ملائما يمارس على جنوب افريقيا .  
وسوف يستمر النضال .

السيد شيلدوف ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) ( ترجمة شفوية عن الروسية ) :

ان ممارسة الشعب الناميبي لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال هي في الوقت الحاضر الموضوع الاساسي من موضوعات انهاء الاستعمار في افريقيا الجنوبية . وبالرغم من قرارات الامم المتحدة المتعددة ونداءات المجتمع الدولي ، لا يزال نظام بريتوريا يواصل احتلاله غير القانوني لناميبيا ، ويشن

(السيد شيلدوف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

حملة من الارهاب الوحشي والاضطهاد ضد النامبيين ، وبصفة خاصة اعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ويواصل اضافة الطابع العسكري على الاقليم ويعمل بجد لتحويله الى نقطة ارتكاز تتطلق منها اعمال العدوان ضد الدول المجاورة المستقلة .

واخيرا ، شهد العالم كيف غزت جنوب افريقيا العنصرية ، وهي تواصل سياستها العدوانية ، ليسوتو وموزامبيق وقد اسفر ذلك الغزوعن قتل العديد من الضحايا الابرياء .

ان نظام بريتوريا يواصل بتأييد من الدول الغربية بناء قدرته العسكرية ويدعم احتلاله لناميبيا وفي ورقة عمل لجنة ال ٢٤ ( A/AG.109/704 ) ، نعلم ان ميزانية جنوب افريقيا العسكرية قد تزايدت بمقدار ستة اضعاف خلال العقد الاخير . وفي العام الاخير ، خصص ما يقرب من ٣ بلايين راند من اعتمادات دفاع دولة جنوب افريقيا لهذه الاغراض . ورغم حظر تسليم الاسلحة الى جنوب افريقيا الذي فرضه مجلس الامن بالقرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) كما هو واضح من وثائق الامم المتحدة ، فان التعاون بين الدول الغربية الرئيسية وجنوب افريقيا في المجال العسكري لا يزال مستمرا . ولا يزال اكثر من ١٠٠٠٠٠ من قوات احتلال جنوب افريقيا وعملاتها يضطهدون النامبيين ويقمعون رغبات الشعب الناميبي في الحرية والاستقلال . وبالإضافة الى جهاز الحرب الذي لدى العنصريين في بريتوريا فانهم يجبرون الشباب الناميبي على الانخراط فيما يسمى بالقوات الاقليمية ويستخدمونهم بطريقة ماهرة في النضال ضد الشعب الافريقي لذلك البلد .

ان نظام جنوب افريقيا العنصرى لا يزال يستخدم ارض ناميبيا لاعمال العدوان المنتظمة ضد الدول المجاورة ذات السيادة وبصفة خاصة انغولا . ان المعتدين في جنوب افريقيا ، المسلحين بدرجة كثيفة ، بما فيهم عدد كبير من المرتزقة من بعض البلدان الغربية ، قد غزوا اراضي انغولا وتوغلوا فيما وراء الحدود الى عمق كبير لزعزعة الموقف السياسي في ذلك البلد الافريقي ذي السيادة ، في محاولة لارهاب الشعب الانغولي ولا جباره على وقف دعمه ومساعدته للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في الحقيقة ، ان نظام بريتوريا يشن حربا دائمة غير معلنة ضد شعب ناميبيا والدول الافريقية المجاورة مستخدما الاساليب والاجهزة التي يستخدمها بكثافة زميله ، اللص الدولي ، ألا وهو اسرائيل ، فسي اعماله العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة . ليس هذا تشبيها عشوائيا . ان العدوانية والتوسع على اسس عنصرية من الامور التي تسود في كلا البلدين ، كما ان الامبريالية الامريكية هي التي تحمي كلا من البلدين . ويستخدم الامبرياليون صراحة نظام جنوب افريقيا في شن الاعتداءات

المسلحة وفي القيام بالانشطة التخريبية ضد دول الجنوب الافريقي ذات السيادة . انها تنتهك قرارات الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال لناميبيا وتبذل كل ما في وسعها من اجل الحفاظ على هذا البلد كقلعة للعنصرية والقمع والعدوان . وطوال عدة سنوات قادمة سوف تظل هذه القلعة محصنة بالقضبان الحديدية .

ان العنصرين في جنوب افريقيا في اعمالهم الاجرامية ضد الشعب الناميبي والدول الافريقية المجاورة يعتمدون على ذلك التأييد الاقتصادي والمالي الشامل الذي اتضح اخيرا من القرض الذي يربو على بليون دولار والذي قدم لجنوب افريقيا وكذلك على الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة والبلدان الغربية الرئيسية في منظمة حلف شمال الاطلسي .

ان الاسس الاحتكارية لتحالف العنصرين مع البلدان الاستعمارية في الدوائر الغربية واحتكاراتها معروفة جيدا . انها تتألف من الترابط والتداخل بين مصالحها الدولية السياسية والاستراتيجية فسي جنوب افريقيا والرغبة في استمرار الاستغلال الوحشي للافريقيين والموارد الطبيعية للمنطقة ، وبصفة خاصة في ناميبيا

ولا داعي لان نخوض مرة اخرى في التفاصيل الخاصة بأعمال النهب التي تتركبها الدوائر الاقتصادية الغربية وغيرها في ناميبيا والعواقب المأساوية التي تلحق بالناميبين ومستقبل ذلك البلد . ان هذا معروف جيدا . ان الشركات الاحتكارية الغربية التي تقوم باستغلال مناجم اليورانيوم والماس وغيره من المعادن اصبحت منذ امد بعيد تشكل جزءا من النهب الامبريالي والاستغلال الوحشي لثروات الشعوب . ان الماس ، والذهب وسائر المعادن وبصفة خاصة اليورانيوم بالاضافة الى الايدي العاملة الرخيصة من الافارقة ، كل هذا يذكي الرغبة المحمومة للاحتكارات الامبريالية . وعلى وجه التحديد ان المصالح الانانية والاستراتيجيات العسكرية والسياسية لدوائر الغرب الاحتكارية هي التي تحرك الانشطة المكثفة الضخمة للدول الغربية الرئيسية وسائر بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي في ناميبيا وهي التي تحدد موقفها من تسوية المسألة الناميبية . ان هذه البلدان ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، تعلن بوضوح ، ان ما يهمها ليس هو مسألة منح الاستقلال لناميبيا ، وانما عكس ذلك تماما وهو كيف يمكن مواصلة الموقف الاستعماري الراهن في ذلك البلد وكيف يمكن فرض مستقبل استعماري جديد عليها ومن ثم يتضح ان مصالحها تتفق تماما مع مصالح العنصرين في جنوب افريقيا الذين يحتلون ناميبيا احتلالا غير مشروع .

مضى عام أو عامان منذ اتخذ مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تم الاعتراف به دولياً بتوافق الآراء بشأن التسوية السياسية في ناميبيا . فماذا حدث في هذه الآونة ؟ لقد شهدنا كيف أن نظام بريتوريا ، بتواطؤ وتأييد من مجموعة الدول الخمس ذاتها ، اشترك في كل مرة في المناورات والمؤامرات السياسية ، وفي ممارسة عمليات الابتزاز ، لفرض شروطه الخاصة للتسوية في ناميبيا ، على سوابو . وماذا كان ما يسمى بفريق الاتصال يفعل طوال هذه المدة ؟ لقد قام في مثابة ، كان من الواجب استخدامها بأسلوب أفضل ، بممارسة الضغط ليس على نظام بريتوريا الاستعماري والعنصري لا رغامه على تنفيذ مقررات الأمم المتحدة بل على سوابو ، محاولة للحصول على تنازلات أخرى لصالح جنوب افريقيا . لقد بذلت محاولات للحد من دور سوابو في تسوية موضوع ناميبيا ولجعل تسوية المسألة يتم كلية خارج الأمم المتحدة . لقد شهدنا حتى اليوم ، كما سمعنا من بيان مثل سوابو ، الضغط العنيف الصارخ والمكشوف الذي تمارسه ضد سوابو ودول المواجهة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى لنفس هذا الغرض ، وهو الاحتفاظ بالحكم العنصري الامبريالي في ناميبيا . لقد استخدمت التكتيكات المعروفة جيداً للذراع مقترنة باقتراحات تتضمن شروطاً سخيفة للغاية .

ان أنصار كل أشكال الربط يحاولون بصورة مصطنعة ربط مسألة التسوية في ناميبيا بوجود القوات الكوبية الأمية في جمهورية انغولا الشعبية ، تلك القوات التي تتواجد هناك بناءً على طلب حكومة انغولا وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة تماماً . ان الولايات المتحدة والعنصرين في جنوب افريقيا يصرون على ايجاد هذه الرابطة والآن فانهم يهددون مرة أخرى بعرقلة التسوية الناميبية . وليس هناك حاجة الى توضيح عدم التطابق لموضوعين مختلفين أساساً ، وهما تصفية الاستعمار في ناميبيا ، والحق السيادي لانغولا في ضمان أمنها ضد أعمال العدوان غير المنقطعة من جانب العنصرين في جنوب افريقيا .

ولا يمكن للأمم المتحدة ، ولا يجب عليها أن تنظر في سلبية الى المناورات المستمرة لجنوب افريقيا ولحمايتها الغربيين حيال تسوية مسألة ناميبيا . ان دور الأمم المتحدة هو أن تعيد بكل حسم العنصرين والاستعماريين الجدد وأن تكشفهم وتقوض خططهم ، وأن تصر على تنفيذ مقرراتها بشأن هذه المسألة . لقد حملت الأمم المتحدة مسؤولية مصير الناميبين وحصولهم على الاستقلال ويجب أن تواصل الاضطلاع بهذه المسؤولية . ان مقررات الأمم المتحدة هي التي تحدد الطرق والوسائل التي تقود ناميبيا الى الاستقلال ، وتصادق على دور سوابو بصفته الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى .

من الواضح أن مناورات الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى فيما يتعلق بالتسوية في ناميبيا ترمي الى التسوية في حل هذه المسألة ، تحت مختلف الذرائع ، لتقويض أسس التسوية السياسية المتضمنة في مقررات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مقررات مجلس الأمن ولاضفاً الشرعية على علاتها في ناميبيا ، ولتقويض اشتراك سوابو في تقرير مصير هذا البلد ولحل المشكلة الناميبية على أساس استعماري جديد خارج نطاق الأمم المتحدة بالكامل .

في ضوء الأحداث المتعلقة بالتسوية في ناميبيا ، أصبح من الواضح تماما أن هناك حاجة ملحة لاعتماد جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ولا يجب أن يكون هناك ابطاء في هذا الصدد . ان النظام العنصرى في بريتوريا ليس فقط قاعدة الاستعمار في الجنوب الافريقي ، ولكنه أيضا مصدر الخطر المتزايد على السلم في القارة الافريقية كلها .

وفي الختام ، فان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد بكل حزم الممارسة الفورية لشعب ناميبيا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيش والجزر الساحلية ، وكذلك الانسحاب الفوري والكامل لقوات جنوب افريقيا وادارتها من ناميبيا ونقل السلطة بأكملها الى شعب ناميبيا ، ممثلا في سوابو التي اعترفت بها الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى .

الرئيس : المتكلم الأخير لجلسة هذا المساء هو المراقب ممثل الجامعة العربية الذى أعطيه الكلمة بناء على قرار الجمعية العامة ٤٧٧ ( د - ٥ ) المؤرخ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما نتابع تطوّر الموقف في ناميبيا ، نتبين استراتيجية التعطيل والتسوية التي تتبعها جنوب افريقيا بينما تتشدد بالالتزام المبهم بأن بريتوريا سوف تقبل خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . لقد أصبحت هذه الاستراتيجية واضحة تماما . انها تدعو الأطراف المعنية الى اطار للتفاوض تم تخلق الذرائع التي تستطيع بموجبها أن تهدد وتخرب عملية التفاوض ذاتها . والدليل على ذلك ما تم في جنيف في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ عندما حاولت جنوب افريقيا زيادة "الأطراف" التي ادعت قدرتها على التمثيل رغم أن هذه الأطراف ليس لها في الواقع مثل هذه القدرة . لقد كان الهدف من هذه المحاولة واضحا ، وهو حرمان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من حقها المعترف به في أن تمثل حقوق الشعب الناميبى وفي أن تكون ممثله الشرعي الوحيد .

وبالإضافة الى ذلك ، رفضت جنوب افريقيا الأسلوب الديمقراطي المعروف جيدا لاجراء انتخابات حرة ، يكون لكل شخص فيها صوت واحد ، وحاولت أن توجد بدلا من ذلك نظام تحالف تيرنهبال الديمقراطي حتى تضفي على نظام الفصل العنصرى الطابع المؤسسي وتربطه بالعناصر الخائنة التي يحاول النظام العنصرى تعزيزها .

بماذا يذكرنا ذلك ؟ ان ما يجول بالخاطر فورا العملية المعاكسة التي قامت بها اسرائيل فسي الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، حيث تحاول سلطات الاحتلال أن تعطي المستوطنات غير المشروعة وضعا يسمح بتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها وبالتالي تقيم نظام الفصل العنصرى في الضفة الغربية وغزة . بينما تقوم في نفس الوقت بمحاولة تعزيز ما يسمى بروابط القرى في محاولة عنصرية مبيتة غير مسؤولة لاجهاض نتيجة تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولتحويل تركيز الشعب الفلسطيني على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مثله الشرعي الوحيد ولتحويل الالتزام بها .

ان استراتيجية جنوب افريقيا واضحة في محاولتها تعزيز سيطرتها غير المشروعة على الموارد الطبيعية وثروات الاقليم الخاضع للحماية وهو ناميبيا ، عن طريق ادخال احزاب سياسية وهمية والقيام بمناورات ذات طابع مؤسسي وقانوني بغية اهدار مصداقية سوابو وصفحتها التمثيلية بذريعة أن الاستقلال عن طريق سوابو سيؤدي الى نشوء دولة عميلة للسوفيات .

مرة أخرى ، بماذا يذكرنا ذلك كله ؟ مما لا شك فيه ، أن الذكرة سترجع فورا وبصورة واضحة الى الاتهامات والذرائع والتبريرات التي استخدمتها اسرائيل في خططها المتعمدة للسيطرة على الأراضي والموارد والثروات في الأراضي المحتلة وللمضاربة بالنظام الاقتصادي كما ذكرنا في المناقشة بشأن قضية فلسطين ، مستخدمة كل الحيل القانونية و " الأوامر العسكرية " التي عن طريق كثرتها وتكرارها تثير بلبلة الشعب الفلسطيني وتبعده عن التمسك بتقرير حقوقه وأمنه وتجعله غير قادر على ذلك . مرة أخرى ، ان كل ذلك يتم بذريعة أنه اذا مارس شعب فلسطين حقه في تقرير المصير فستقوم بلا شك دولة مستقلة توجّهها منظمة التحرير الفلسطينية وتكون " دولة عميلة للسوفيات " .

ان استراتيجية جنوب افريقيا تربط في هذا الوقت تخليها عن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ورغم حقيقة ان الامم المتحدة قد امرت بانهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، وانها قد عهدت الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا بمهمة القيام بادارة البلد ، تواصل جنوب افريقيا احتلالها في تحد واحتقار لقرارات الامم المتحدة الداعية الى انسحابها والتي تحقيق الاستقلال في ناميبيا . ويبين هذا بجلاء ان جنوب افريقيا كانت تبحث عن اية حجة لتديم احتلالها غير الشرعي ، وانها تستخدم الآن كحجة اخيرة تواجد القوات الكوبية التي ترابط هناك بناء على طلب من حكومة انغولا والتي يتوقف جلاؤها على ممارسة انغولا لحقها السيادي في أن تبقيا او ان تطلب منها ان تغادر انغولا .

وبالاضافة الى ذلك لا يوجد اي دليل على أن كوبا ترغب في أن تبقى في انغولا لفترة اطول من الفترة التي وافقت عليها الحكومة الانغولية فيما يتعلق بتواجد قواتها فيها . لذلك يشكل هذا الربط تكتيكا مبيتا من جنوب افريقيا لتعرقل عملية نيل ناميبيا للاستقلال وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذي اتخذ بالاجماع .

بماذا يذكرنا ذلك ؟ يذكرنا بما تحاول اسرائيل ان تفعله في هذا الوقت ، أي ربط انسحابها - الذي حدده وطالب به مجلس الامن بقراريه المتخذين بالاجماع ٥٠٨ ( ١٩٨٢ ) و ٥٠٩ ( ١٩٨٢ ) - بانسحاب قوات الردع العربية من لبنان ، التي جاءت الى لبنان بناء على طلب من حكومة لبنان الشرعية وقرار الجامعة العربية والتي ستغادر بناء على طلب الحكومة اللبنانية .

وعليه فان ربط اسرائيل لتواجد ها غير المشروع في لبنان بشرط انسحاب قوات الردع العربية ليهود ليل على نفس الاسلوب القائم على المراوغة الذي تمارسه جنوب افريقيا في ناميبيا . وهو مثال واضح الازدراء المتأصل لدى آخر كيانين عنصريين واستعماريين في العالم لقرارات مجلس الأمن المتخذة بالاجماع . وهو يشير ايضا الى ان جنوب افريقيا واسرائيل تعتزمان وضع حد لمصادقية اجهزة الامم المتحدة وفعاليتها من اجل ادامة سياسات الاستيطان العنصرية والفاشية والاستعمارية . وتقوم استراتيجية جنوب افريقيا على ابقاء البلدان الغربية في حالة التكهن بشأن نواياها . وتنطوي على نفاق جنوب افريقيا في ارضاء العالم الغربي بالقيام ببعض التغييرات البلاغية والتجميلية لنظام الفصل العنصري لتحول ضمير العالم الغربي عن مواصلة التشكيك في سياسات الفصل العنصري لجنوب افريقيا وفي تصرفها الاستعماري وعن مواصلة معارضتها . وبالاضافة الى ذلك تسعى جنوب

افريقيا الى كسب الوقت حتى تعزز قدرتها العسكرية المدمرة ، النووية والتقليدية على السواء ،  
بهذا فاحباط دول خط المواجهة الافريقية عن القيام بدور الضاغطة والمدعم لكفاح الشعب الناميبي  
من أجل نيل حقوقه المعترف بها دوليا في الاستقلال والحرية . وتمسك بريتوريا بقيامها بذلك ،  
بالقارة الافريقية رهينة لقوتها العسكرية الضاربة الكامنة ، التي تستخدمها بصورة متقطعة - تارة  
في موزامبيق واخرى في انغولا واخيرا في ليسوتو .

بماذا يذكرنا ذلك ؟ اعتقد انه من السهل جدا ان نجد اكثر من تشابه مع موقف اسرائيل  
وايد يولوجيتها ونمط سلوكها . ويستطيع المرء ان يتكلم عن امور اكثر تحديدا من مجرد التشابه لانه  
يوجد بالفعل تطابق تام . والا كيف يمكننا ان نفسر استراتيجية التعمية التي تنتهجها اسرائيل  
لحمل العالم الغربي ، وخصوصا الولايات المتحدة ، على التكهن بشأن محاولاتها لكسب الوقت  
لترسيخ احتلالها ولمواصلة سياساتها القائمة على الضم ، وبعد ذلك تلمح للعالم الغربي ، وخصوصا  
الولايات المتحدة ، بأنه اذا ما بدء بعملية تفاوض فانها ربما - واعيد ، ربما - قدمت ما تطلق عليه  
" تنازلات " ، كأنما الامتثال لقرارات الامم المتحدة وللقانون الدولي ولارادة البشرية هو تنازل وليس  
واجبا . وعلينا ان نتوقع ان تعمل اسرائيل على كسب الوقت لادامة وتعزيز قوتها الضاربة بهدف  
الابقاء على المنطقة بأسرها رهينة لتفوقها العسكري . كما فعلت بصورة متكررة ، على سبيل المثال ،  
بقيامها بضرب المنشآت النووية في بغداد وباستخدام احتلالها العسكري لضم القدس ومرتفعات  
الجولان ، وبغزوها الغاشم للبنان ، وبقصفها الجائر وتد ميرها للمدن اللبنانية وحصارها اللانساني  
لبيروت - كل ذلك يشهد على حقيقة ان اسرائيل تسعى الى خلق التفوق العسكري على الصعيدين  
التقليدي والنووي لاحباط الالتزام العربي ، والدولي عموما ، بحقوق الشعب الفلسطيني في  
الاستقلال والحرية وفي أن تكون له دولة .

ان استراتيجية جنوب افريقيا تسعى عن طريق غموض مبيتان تقوض اية محاولة جدية ترمي  
الى كبح مسعاها في تحقيق هذه الاهداف . فمن المعروف تماما ان جنوب افريقيا ، واعية للسخط  
الدولي على سلوكها وسياساتها وعنصريتها ، تلجأ الى الاعتبارات الجغرافية - السياسية لاحباط  
الشرعية الدولية وارادة المجتمع الدولي . وتسعى جنوب افريقيا الى منع المجتمع الدولي من اتخاذ  
التدابير الضرورية ليضمن امتثال جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة وتقييد نزعتها في مواصلة



الحد وان وخلق حالة تسعى فيها الدول الغربية الى ارضائها بذريعة اقتناعها . وهكذا نرى اللجوء الى استخدام حق النقض متى ما اثير موضوع الجزاءات .

بماذا يذكرنا ذلك ؟ الا يذكرنا بقرارات مجلس الامن التي شجبت سلوك اسرائيل بالاجماع ؟ مع ذلك ، وعند ما يصل الامر الى اتخاذ التدابير الفعالة لكبح نزعة اسرائيل الى التوسع والحد وان ، يمارس حق النقض أو يهدد بممارسته . ان العقوبات التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة لتقويض سلوك مماثل لجنوب افريقيا او اسرائيل ، شلت في حالات عديدة . لماذا ؟ لان النظرية السائدة تقوم على استرضاء المعتدي لاقتناعه .

الى متى سيسمح لهذه النظرية ان تستمر ؟ الى متى سنسمح لجنوب افريقيا واسرائيل ان توطدا شرعية مناهضة لشرعية هذه الهيئة الدولية وقراراتها وميثاقها وتوافق الآراء الدولي ؟ الى متى سنتظاهر بأن المعتدي يجب اقتناعه بدلا من معاقبته ؟ اليس من الواضح ان العدو وان دون انزال عقوبات يفتح خضما لسلسلة من الانتهاكات وأعمال العدو وان والوحشية ؟ والى متى سيبقى الشعبان الناميبي والفلسطيني محرومين من التمتع بالمساواة الانسانية وبدولة مستقلة ؟ والى متى يتعين على الشعبين الناميبي والفلسطيني ان ينزفا ويقاسيا من الاضطهاد والذل ؟ هل سيبقى ذلك الى ان نكتشف نتائج المعادلة الغربية للاسترضاء من اجل الاقناع ؟

لقد قررنا في جامعة الدول العربية ان تقترن اقوالنا بأفعالنا فيما يتعلق بناميبيا . لقد قررنا ان ننتهج سياسات تتجه الى اتخاذ اجراءات من المنظور الغربي والخبرة العربية . يجب الا يسترضى المعتدون ابدا . بل ينبغي ان يعاقبوا .

لقد شدد مجلس الجامعة العربية ، في اجتماعه المعقود في ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، وأكد مجددا غزم الدول العربية الراسخ على عزل نظام جنوب افريقيا وعلى مقاطعته في جميع الميادين ، لاسيما في ميدان النفط ، كما ورد في القرار ٢٦ / ٥ الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط بتاريخ ٦ ايار / مايو ١٩٨١ .

وأود ان اثنى ، بالنيابة عن الجامعة العربية ، على عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ورئيسه وأعضائه وان تؤكد الالتزام العربي الجماعي بنضال الشعب الناميبي وشعب جنوب افريقيا من أجل ان يحرزوا حقهما في الاستقلال والمساواة والحرية الانسانية بأسرع وقت ممكن . وسوف لن ندرج جهدا في تصميمنا على تحقيق هذا الهدف النبيل .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٥

A/37/PV.102